

الأمن الفكري في التصور الإسلامي بالتطبيق الفقهي على معاملة غير المسلمين

إعداد

د. محمد فؤاد رشاد اللبان

المدرس بقسم الفقه بكلية الشريعة والقانون

جامعة الأزهر - القاهرة

الأمن الفكري في التصور الإسلامي بالتطبيق الفقهي على معاملة غير المسلمين

محمد فؤاد رشاد اللبان .

قسم الفقه ، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر ، القاهرة، مصر .

البريد الإلكتروني: mrallban@kku.edu.sa

ملخص البحث :

إن الإنسان لا يتصور حياته إذا فقد الطعام والشراب، فإنه يكون معرضاً للهلاك، فكذا الأمن إذا فقد الفرد أو المجتمع، فيصبحان عرضة للهلاك والضياع، فلا يمكن تصور حياة مطمئنة هائلة بدون أمن؛ ولهذا يمكننا القول بأن الأمن عصب الحياة المستقرة، لاسيما الأمن الفكري، وهو ممكن البحث الذي بينت فيه أهمية الأمن الفكري للفرد والمجتمع، وقد وصلت أهمية إلى درجة اعتباره ضرورة من الضرورات التي اعتبرها الشرع مستدلاً على ذلك بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة، وأقوال أئمة المسلمين المعتبرين المتقدمين منهم والمتأخرين، كما أنني بينت أن هناك أصول شرعية للتعامل مع النصوص لفهمها فهماً صحيحاً مجرداً عن الأهواء الشخصية، أو أي خلفيات أيولوجية، أو تعصب وجهل، وقد ذكرت هذه القواعد التي وضعها فقهاء المسلمين ولاقت القبول من علماء الأمة، وقد تناولت إشكالية مهمة تسببت في كثير من المشاكل الفكرية، بل حدثت خللاً وشقاء في بعض المجتمعات، وهي كيفية التعامل مع القضايا الإسلامية، وخاصة قضايا الأقليات بدون تعصب أو تطرف فكري، يفتح على المجتمع أبواباً من التخريب المفضي لضياع الأنفس والأموال؛ نتيجة للأفكار والفتاوى الشاذة والمضلة الصادرة من غير المتخصصين المغرضين، الذين يستغلون في الشباب حماسهم وغيرتهم على الدين وأهله؛ ولهذا حرصت في هذا البحث على أن لا يكون الكلام مجرداً عن واقع الساحة والوسطية الإسلامية التي هي جوهر الشريعة، فعمدت إلى ذكر أنموذجاً عن الوسطية الإسلامية، المتمثل في معاملة غير المسلمين، وكيف أن الإسلام أعطى لمن عاهد المسلمين من أهل الذمة أو المستأمنين حقوقاً تحفظ له إنسانيته وكرامته، وهذه الحقوق قررها القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة، وقد أظهرت من خلالهما وسطية وسماحة الدين الإسلامي قولاً وتطبيقاً، مما جعل الأمة الإسلامية على مر قرون أمة جاذبة لجميع الناس دون تفرقة بينهم؛ ولهذا نجدهم قد انصهروا داخل المجتمعات الإسلامية، وساهموا في خدمة ورقي المجتمع، فكان منهم الوزراء، والكتاب، والأطباء، وأهل الفلك والحساب، والتجار، عاشوا جميعاً في أمن وأمان، تحت مظلة الشريعة الإسلامية، وساهموا في حضارتها، وبتدقيق النظر نجد أن سر هذا التقدم والازدهار هو الأمن الفكري، الذي ساهم في ترسيخه في ضمير الأمة جمع من علماء المسلمين العالمين بالنصوص ومدركاتها، فكانوا الجدار الحصين المانع من تسرب أي فكر متطرف وضال.

الكلمات المفتاحية: الأمن ، الفكري ، التصور الإسلامي ، الوسطية ، واجب الحماية.

**intellective security in the Islamic perception
With the application of jurisprudence on the
treatment of non-Muslims**

mohamed fouad Rashad ellban

Department of Fiqh, Faculty of Sharia and Law , Al-Azhar University, Cairo , Egypt .

E-mail: mrallban@kku.edu.sa

Abstract:

A person cannot imagine his life if he loses food and drink, then he is exposed to destruction, so is security if the individual or society loses it, then they become vulnerable to destruction and loss. search In which I explained the importance of intellectual security for the individual and society, and its importance has reached the point of considering it as one of the necessities that the Sharia considers as evidenced by the legal evidence from the Qur'an and Sunnah, and the sayings of the respected Muslim imams, the advanced and the late, and I also showed that there are legal principles for dealing with texts to understand them. True, free of personal whims Or any ideological backgrounds, or fanaticism and ignorance, and these rules were mentioned by Muslim jurists and accepted by the scholars of the nation, and they dealt with an important problem that caused many intellectual problems, and even caused imbalance and misery in some societies, which is how to deal with Islamic issues, especially Minority issues.

Without fanaticism or intellectual extremism, it opens doors to society of sabotage that leads to the loss of souls and money, as a result of abnormal and misleading ideas and fatwas issued by non-specialists and malicious, who exploit in youth their enthusiasm and zeal for religion and its people.

For this reason, I was keen in this research to not be abstract from the reality of tolerance and Islamic moderation, which is the essence of Sharia, so I proceeded to mention a model of Islamic moderation, represented in the treatment of non-

Muslims, and how Islam gave those who covenant with Muslims among the people of dhamma or trustees rights that preserve his humanity and his dignity.

These rights were established by the Noble Qur'an and the honorable Sunnah of the Prophet, and through them it showed the moderation and tolerance of the Islamic religion in word and application, which made the Islamic nation, over the centuries, a nation attractive to all people without discrimination, and for this we find that they have fused within Islamic societies.

And they contributed to the service and advancement of society. Among them were ministers, writers, doctors, astronomers, arithmeticians, and merchants. They all lived in safety and security, under the umbrella of Islamic law, and contributed to its civilization. With careful consideration, we find that the secret of this progress and prosperity is intellectual security, which contributed to its consolidation. In the conscience of the nation, a group of Muslim scholars who know the texts and their perceptions, they were the fortified wall that prevented the infiltration of any extremist and deviant thought.

keywords: Security , Intellective, Islamic Perception, Moderation, Duty to Protect .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

يعد الأمن الفكري أحد المقومات الأساسية لأي دولة، فلا يمكن لأي دولة أن تحقق النماء والاستقرار والرخاء إلا إذا تحققت الأمن لها؛ فالأمن أعلى سلعة يمكن للدولة الحصول عليها، فقد امتن الله سبحانه وتعالى على أهل مكة بتحقيق نعمة الأمن لهم دون سائر القبائل فكانت سببا في استقرارهم ورخائهم، قال تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِّنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ﴾^(١)، وفي الآية إشارة واضحة إلى أن عدم الأمن يؤدي إلى الخوف والخوف يؤدي إلى عدم الاستقرار والتدهور في كل شيء، وتتعدد صور الأمن في المجتمع، فهناك الأمن الغذائي، والأمن المائي، والأمن المالي، والأمن الفكري، ومن أهم هذه الصور للأمن الفكري؛ لأن تحقيق الأنواع الأخرى من الأمن متوقف على تحقيق الأمن الفكري، فلو اختل الأمن الفكري في المجتمع، وذلك بظهور الأفكار الشاذة والمتطرفة، فسيتربط على ذلك الإخلال بجميع أنواع الأمن الأخرى؛ فجميع أنواع الأمن تتأثر بالأمن الفكري، أما لو تحقق للمجتمع الأمن الفكري؛ لأدى ذلك إلى هدوء واستقرار المجتمع، وانتظامه ورخائه؛ لأنه سوف يكون بعيدا عن الشطط والكرامية، والعنف التي هي من آثار الانحراف في التفكير، ولا شك أن أفراد المجتمع إذا فكروا بشكل هادئ مطمئن منتظم؛ فإن ذلك يؤدي إلى النهوض بالدولة في شتى المجالات، ولقد تعرضت في هذا البحث للأمن الفكري، وأهم الوسائل لتحقيقه في المجتمع، مع الاستشهاد بأنموذج لتحقيق الأمن الفكري وهو: معاملة غير المسلمين داخل الدولة الإسلامية، وما قرره فقهاء الشريعة الإسلامية في هذا الخصوص يعد أنموذجا إنسانيا تفخر به الأمة الإسلامية، كما أن الدولة الإسلامية حققت ذلك، عن طريق استيعابها لجميع الأجناس والعقائد، مع توفير مناخ من العدالة والسماحة للجميع، أدى إلى ريادة الدولة الإسلامية، واستقرارها، ورخائها قروناً طويلة؛ ومرجع ذلك كله إلى تحقق الأمن الفكر يداخل المجتمع الإسلامي.

(١) سورة قريش الأيتان ٤، ٣.

خطة البحث:

ويشتمل البحث على مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة، وأما الخاتمة فقد اشتملت على أهم النتائج والتوصيات:

المبحث الأول: التعريف بالأمن الفكري وأهميته.

وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: التعريف بالأمن الفكري في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: الأمن الفكري وأهميته.

المبحث الثاني : أسباب الإخلال بالأمن الفكري.

وينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الجهل بالأصول والمبادئ الشرعية للوسطية في التفكير.

المطلب الثاني: الفهم الخاطئ للنصوص الشرعية وتأويلاتها.

المطلب الثالث: الجهل بالضوابط الشرعية للتفاعل مع قضايا المسلمين.

المبحث الثالث: معاملة غير المسلمين أنموذجا لتحقيق الأمن الفكري.

وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: الأصل الشرعي العام في معاملة غير المسلمين.

المطلب الثاني: الأحكام الفقهية المتعلقة بمعاملة غير المسلمين.

المبحث الرابع: واجب حماية غير المسلمين داخل الدولة الإسلامية.

المبحث الأول

التعريف بالأمن الفكري وأهميته.

وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: التعريف بالأمن الفكري في اللغة والاصطلاح.
المطلب الثاني: الأمن الفكري وأهميته.

المطلب الأول

التعريف بالأمن الفكري في اللغة والاصطلاح.

وينقسم هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: الأمن في اللغة.
الفرع الثاني: الأمن الفكري في الاصطلاح.

الفرع الأول

الأمن الفكري في اللغة

أمن: من الأمن ضد الخوف، والفعل منه: يأمن أمنه، والمأمن: موضع الأمن، والأمنت: اسم موضوع من أمنت، والأمان: إعطاء الأمانة^(١).
ويقال استأمن إليه: أي دخل في أمانه، وقال تعالى: {وَهَذَا بَلَدُ الْأَمِينِ}.
وأمنتُ فأنا آمنٌ. وأمنتُ غيري، من الأمن والأمان. والإيمان: التصديق. والأمنُ: ضدُّ الخوف^(٢).

والأمانة تأتي أيضاً بمعنى الحفظ، ومنه حديث النبي (ﷺ): «النُّجُومُ أَمْنَةٌ لِلسَّمَاءِ، فَإِذَا ذَهَبَتْ النُّجُومُ أَتَى السَّمَاءَ مَا تُوعَدُ، وَأَنَا أَمْنَةٌ لِأَصْحَابِي، فَإِذَا ذَهَبَتْ أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ، وَأَصْحَابِي أَمْنَةٌ لِأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ»^(٣).
أراد النبي (ﷺ) بوعد السماء انشقاقها وذهابها يوم القيامة، وذهاب النجوم تكويرها وانكدارها وإعدامها، وأراد بوعد أصحابه ما وقع بينهم من الفتن، وكذلك أراد بوعد الأمة، والإشارة في الجملة إلى أن الشر يجيء عند ذهاب أهل الخير، فإنه (ﷺ) لما كان موجوداً بين أصحابه كان مرجعاً لهم في كل ما يختلفون فيه، فلما توفى (ﷺ) اختلفت

(١) كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، ٣٨٩/٨، الناشر: مكتبة الهلال - مصر.

(٢) الصحاح تاج اللغة الفارابي، ٢٠٧١/٥، الناشر دار العلم للملايين - بيروت - الطبعة الرابعة ١٩٨٧/هـ ١٤٠٧.

(٣) رواه مسلم في صحيحه ح(٢٥٣١) ٤/١٩٦١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

الآراء وكثرت النزاعات، وكذلك حال السماء إذا ذهب النجوم؛ فالأمانة في الحديث جمع أمين وهو الحافظ^(١).

ومن أسمائه تعالى "المؤمن": لأنه آمن عباده من أن يظلمهم^(٢).
قال المناوي: الأمن عدم توقع مكروه في الزمن الآتي، وأصله طمأنينة النفس وزوال الخوف^(٣).

الفرع الثاني

الأمن الفكري في الاصطلاح

إن مصطلح الأمن الفكري مصطلح حديث النشأة حيث إنه لم يكن معروفاً لدى الفقهاء المتقدمين، فلم يرد له ذكر في كتبهم، ولكن يمكن استخلاص هذا المفهوم من أقوالهم وآرائهم؛ فالشريعة الإسلامية جاءت لحفظ الضرورات الخمس، ومن ذلك حفظ العقل؛ ولتحقيق حفظ العقلايد من تأمينه فكرياً؛ ولهذا اجتهد الباحثون المعاصرون للوصول لتعريف الأمن الفكري، ومن خلال تتبع تعريفاتهم نجد أنها تدور حول: تأمين العقل من الانحراف في التفكير، والأمن الفكري يحتوي على كلمتين "أمن" و "فكر".
والأمنهو: عدم توقع مكروه في الزمن الآتي، وأصله طمأنينة النفس وزوال الخوف^(٤).

والفكر عرفه الفيومي بأنه: ترتيب أمور في الذهن يتوصل بها إلى المطلوب، يكون علماً أو ظناً^(٥).

وتعريف الفكر في الاصطلاح: هو الفعل الذي تقوم به النفس عند حركتها في المعقولات^(٦).

ويفهم من هذه التعريفات، أن الفكر: يعنى أعمال العقل والتفكر في المحسوسات والمعقولات، وهذا الأعمال للفكر يؤدي إلى اكتساب الإنسان للعلوم والمعارف.

(١) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير، الناشر: المكتبة العلمية بيروت ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

(٢) مختار الصحاح للرازي الناشر: المكتبة العصرية - بيروت الطبعة الخامسة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ٢٢/١.

(٣) تاج العروس للزبيدي، الناشر: دار الهداية، ١٨٤/٣٤.

(٤) تاج العروس ١٨٤/٣٤.

(٥) المصباح المنير للفيومي، ٤٧٩/٢ الناشر: دار الفكر بيروت .

(٦) حقيقة الفكر الإسلامي د/ عبد الرحمن الزبيدي، ص ١٠ الناشر: دار المسلم الرياض ، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢.

تعريف مصطلح الأمن الفكري:

عرف البعض الأمن الفكري بأنه: سلامة فكر الإنسان وعقله وفهمه من الانحراف، والخروج عن الوسطية والاعتدال في فهم الأمور الدينية، وتصوره للكون بما يؤول به إلى الغلو والتنطع، أو الإلحاد والعلمانية^(١).

وعرف أيضاً بأنه: الاطمئنان إلى سلامة الفكر من الانحراف الذي يشكل تهديداً للأمن الوطني أو أحد مقوماته الفكرية، والعقدية، والثقافية، والأخلاقية والأمنية^(٢). فهو يعني: الحال التي يكون فيها العقل سلباً من الميل عن الاستقامة عند تأمله، وأن يوصله ذلك التأمل إلى التقه وفق منهج السلف الصالح.

فهذه التعريفات للأمن الفكري يفهم منها أن الأمن الفكري يتطلب توافر أمرين: - الأمر الأول: هو عملية إعمال الذهن في المعقولات والمحسوسات، فلا بد من إعمال العقل، والتدبر في الأشياء، وبهذا أمر الله تعالى الإنسان قال تعالى: **{قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا}**^(٣).

وقال تعالى: **{قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا}**^(٤). وقال سبحانه وتعالى: **{إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ}**^(٥).

وأيضاً قال تعالى: **{وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ}**^(٦). وغير ذلك الكثير من النصوص التي تدعو للنظر والتفكير والتدبر. - الأمر الثاني: الوصول إلى نتيجة من هذا التفكير والتدبر وإعمال العقل، وهذه النتيجة هي: إدراك حقائق علمية، ودينية، وأمنية، وخلقية، واجتماعية تتفق مع منهج السلف الصالح، أي تتوافق مع الكتاب والسنة.

وبالوصول بالتفكير لهذه النتيجة يتحقق الأمن الفكري للفرد والمجتمع. وعكس ذلك، وهو عدم إعمال العقل فيما بين أيدينا من معقولات، أو الوصول بالتفكير إلى نتائج تتعارض مع كتاب الله أو سنة رسوله (ﷺ)، فإننا بذلك نصل إلى التطرف الفكري، وبالتطرف يزول الأمان والأمن الفكري.

(١) الأمن الفكري الإسلامي لابن مسفر الوادعي، مجلة الأمن والحياة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية عدد ١٨٧ جدة.

(٢) الأمن الفكري ماهيته وضوابطه د/ عبد الرحمن اللويحق، ص ٦٠ ، ٦١ جامعة نايف مركز الدراسات والبحوث ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥ م.

(٣) سورة النمل جزء من الآية ٦٩.

(٤) سورة الأنعام جزء من الآية ١١.

(٥) سورة آل عمران الآية ١٩٠.

(٦) سورة الذاريات الآية ٢١.

المطلب الثاني

الأمن الفكري وأهميته

للأمن الفكري أهمية كبيرة في الفقه الإسلامي، فهو أحد أهم الضروريات التي تسعى الشريعة الإسلامية إلى تحقيقها؛ لتعلقه بالعقل الذي هو أحد الضرورات الخمس التي أمرت الشريعة بالمحافظة عليها؛ ولهذا كان للأمن الفكري أهمية كبيرة لعدة أسباب:

- أن الأمن الفكري من أسس الحياة الإنسانية؛ لأنه يوفر السكينة والطمأنينة للأفراد والمجتمعات؛ ولذلك قال تعالى: {فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِّنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ} (١).

وقال تعالى: {أُولَئِكَ يَرَوْنَ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا حَرَمًا آمِنًا وَيُخَخِّطُوا النَّاسَ مِنْ حَوْلِهِمْ أَفَبَالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَكْفُرُونَ} (٢).

وبالنظر للمعنى المراد من النصوص نجد أن الأمن في الإسلام وخصوصاً الفكري ، له مكانة مهمة ومؤثرة؛ وذلك باعتباره أحد مقومات الحياة المستقرة لدى الفرد والمجتمع، كما أنه أحد الركائز الأساسية للمحافظة على الدين، كما أنه يحافظ على ضرورة من الضروريات الخمس وهو العقل، ويحافظ على ترابط الأمة وعدم تفرقها، هذه محددات أساسية للأمن الفكري في الإسلام، والتي سوف أتناولها بالتفصيل في هذا المطلب، وذلك في فرعين على النحو التالي:

الفرع الأول: الأمن الفكري أحد الركائز الأساسية لحفظ الدين.

الفرع الثاني: الأمن الفكري ودوره في المحافظة على العقل.

الفرع الأول

الأمن الفكري أحد الركائز الأساسية لحفظ الدين

إن حفظ الدين هو أولى الضرورات الخمس التي جاءت جميع الشرائع لرعايتها والمحافظة عليها؛ فإنه لا أمن في المجتمع إذا اختل الدين؛ فحفظ الدين هو سبب التمكين للأمة، فلا كرامة ولا تمكين لها إلا بالمحافظة عليه، ولن يتأتى ذلك إلا بتأمين العقول من المفاهيم المضللة والمشوهة والمشبوهة التي تنسب ظلماً وجهلاً للدين الإسلامي، التي يسعى أعداؤه عن طريقها إلى تشويه الصورة الراقية والسمة لهذا الدين، حتى يسلبوا من الأمة كرامتها وأمنها واستقرارها.

قال تعالى: {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} (٣).

(١) سورة قريش الآيتان ٣ و ٤ .

(٢) سورة العنكبوت الآية ٦٧ .

(٣) سورة النور الآية ٥٥ .

والآية معناها: أن الله تعالى وعد الذين آمنوا وأطاعوا الله تعالى في أمره ونهيه أن يورثهم الأرض ويجعل لهم السيادة والأمر والعلو فيها، ويوطن لهم دينهم الذي ارتضاه لهم، ويبدل حالهم التي هم عليها من الضعف والاستذلال والخوف إلى الأمن، الذي هو تمام النعم^(١)

فالآية تدل دلالة واضحة على أن تحقق الأمن نتيجة للحفاظ على الدين وإخلاص الله بالعبادة، والعمل على تمكين دينه الذي ارتضاه مع العمل الصالح، فإذا فعلنا ذلك تحقق لنا الأمن.

الفرع الثاني

الأمن الفكري و دوره في المحافظة على العقل.

إن الأمن الفكري يتعلق بالعقل بشكل مباشر، وتحقيق الأمن الفكري يكون بالمحافظة على العقل من كل ما قد يغول عليه من الأفكار الشاذة والضالة، والتي لا علاقة لها بصحيح الإسلام وما يدعو إليه من قيم الحوار، والتسامح والتعايش المشترك مع الآخرين ، وقد أولت النصوص الشرعية العقل بعناية خاصة باعتباره مناط التكليف، وأساس الإدراك والتعلم، وبناء الحضارات، وعمارة الأرض؛ ليتحقق الاستخلاف في الأرض.

قال تعالى: {وَادَّ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً} (٢)

قال تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) (٣)، يقول القرطبي: " والتفضيل إنما كان بالعقل الذي هو عمدة التكليف، وبه يعرف الله ويفهم كلامه، ويوصل إلى نعيمه وتصديق رسله" (٤)

فالعقل أداة الفهم للخطاب الشرعي وغيره، ومن أهم مقومات التكريم للإنسان، والأداة الرئيسة لفهم النصوص ومدلولاتها بحسب الوضع اللغوي والنقل الشرعي، وغير ذلك من وسائل الاجتهاد، وهو أداة الاجتهاد لأصحاب التخصص من أهل العلم الشرعي؛ للوصول للأحكام الشرعية التي تتفق مع المقاصد العامة للشرع، وبذلك يصل القول الفقهي للناس بصورة علمية سليمة، لا يشوبها أي هوى شخصي؛ فالأهواء من أهم أسباب الانحراف والتشتت في الفكر الإنساني، ولضرورة صيانة العقل من الانحراف حرم الله تعالى كل ما يؤدي إلى زوال العقل أو الإضرار به؛ ولذا شرع الحد على شرب المسكر (٥).

(١) تفسير الطبري ٢٠٩/٩، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

(٢) سورة البقرة جزء من الآية ٣٠.

(٣) سورة الإسراء الآية ٧٠.

(٤) تفسير القرطبي ٢٩٤/١٠، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة

الطبعة: الثانية، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

(٥) الأحكام للأمدى ٢٧٤/٣، الناشر: المكتب الإسلامي بيروت.

وقد قدم الفقهاء مصلحة حفظ العقل على حفظ المال؛ لأن العقل هو مناط التكليف من الأوامر والنواهي التي هي مقصود الشرع^(١).

كما أن العقل هو أداة التفكير والتأمل للمأمور به شرعاً، قال تعالى: {وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ} (٢)

وقال تعالى: {قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا} (٣)

كما أنه أداة الاعتبار والاعتاظ، قال تعالى: {إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ} (٤)

فكل هذه النصوص تدل على حرص الشارع الحكيم وعنايته بحفظ العقل و صيانتها من كل ما هو ضار، ومن أشد الأضرار التي تضر بالعقل المفاهيم والأفكار والآراء المغرضة والمضلة؛ ولهذا كان من الضروري تأمين العقل من كل فكر مضلل عن طريق تحصينه بالعلم الشرعي النافع.

فالعقل هو أهم خصائص الإنسان التي فضله الله بها على سائر المخلوقات، قال تعالى: {وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا} (٥)

فعن طريق إعمال العقل يتوصل الإنسان إلى الحقائق الكبرى في الكون، التي أمر الله بالتفكير فيها، عن طريق النظر والاعتبار وإقامة البراهين، لا بمجرد التقليد الأعمى البعيد عن إعمال العقل، فيقع الإنسان في التخبط الذي يؤدي به إلى ضلاله عن الطريق المستقيم^(٦).

ولذلك طالب الله تعالى المشركين الرافضين لدعوات الرسل بإعمال عقولهم، عن طريق إقامة البراهين العقلية على ألوهية ما يعبدون، قال تعالى: {أَمْ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرٌ مِّن مَّعِيَ وَذِكْرٌ مِّن قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُّعْرِضُونَ} (٧)

ومن هذا يتبين أن من أهم أسباب ضلال المشركين هو التقليد الأعمى الخالي عن إعمال العقل، قال تعالى: {بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّهْتَدُونَ} (٨).

(١) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب لأبي القاسم الأصفهاني ٤٠٦/٣ الناشر: دار المدني -

السعودية - طبعة أولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

(٢) سورة الذاريات الآية ٢١.

(٣) سورة الأنعام جزء من الآية ١١.

(٤) سورة آل عمران الآية ١٩٠.

(٥) سورة الإسراء الآية ٧٠.

(٦) تعرف على الإسلام منقذ محمود الصقار ٥٢/١، الناشر: رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة.

(٧) سورة الأنبياء الآية ٢٤.

(٨) سورة الزخرف الآية ٢٢.

ولذلك يجب على كل إنسان ألا يغيب عقله فيما يسمعه، أو عند أداء شيء يطلب منه؛ لأنه لو أغلق عقله فيما يسمعه أو يفعله، لكان معطلا لأهم ما يميزه عن سائر المخلوقات^(١).

وينبغي أن يعلم أن المصالح التي أرادها الشارع لصالح أحوال الناس واستقامة معاشهم متفاوتة قوة وضعفا، كما أن الشريعة جاءت بمقاصد تنفي كثيرا من الأحوال التي اعتبرها العقلاء في بعض الأزمان أنها مصالح محققة، وأثبت عوضا عنها مصالح أرجح منها^(٢).

(١) تعرف على الإسلام، منقذ الصقار ٥٢/١.

(٢) مقاصد الشريعة لابن عاشور ٢٣٠/٣.

المبحث الثاني

أسباب الإخلال بالأمن الفكري

تقديم:

لاشك أن أسباب الانحراف الفكري لدى بعض الناس، والشباب على وجه الخصوص مختلفة ومتعددة، وسوف أتناول في هذا المبحث الانحراف الفكري الناتج عن الفهم والتأويل الخاطئ للنصوص الشرعية، وتحميلها ما لا تحتمل من المعاني والدلالات غير المؤسسة على المنهج العلمي لتفسير النص وتأويله، ولكن التفسير والتأويل لها مؤسس على العصبية العمياء، أو على الجهل المتعمد، أو الهوى والتشهي، وغالباً ما يتم نشر هذه الأفكار عن طريق أناس مغرضون مدفوعون بأغراض شتى، لا ينتمي واحداً منها إلى صحيح الدين، فكلها بعيدة عن المقاصد الشرعية، وهدف هؤلاء المغرضون الأول الشباب، يستغلون حماسهم وغيرتهم الدينية، وقلة خبرتهم، فيجذبونهم عن طريق التدين وضرورة التطبيق السليم لتعاليم الدين، والدعوة إليه وضرورة فرض تلك المفاهيم على المجتمع، ومن هنا يبدأ جذبهم إلى طريق التطرف والانحراف الفكري الناتج عن عدم فهم هؤلاء الشباب المغرر بهم لصحيح الدين الإسلامي، وأصول الدعوة إليه، وتبدأ المشاكل والمعاناة الفردية والاجتماعية؛ ولهذا سوف أجعل هذا المبحث مخصصاً للحديث عن الأسباب التي تخل بالأمن الفكري، والتي هي نتيجة للفهم والتأويل الخاطئ لنصوص الشرع، وسوف يكون ذلك في مطلبين، على النحو التالي:

المطلب الأول: الفهم الخاطئ للنصوص الشرعية وتأويلاتها.

المطلب الثاني: الجهل بالضوابط الشرعية للتفاعل مع قضايا المسلمين.

المطلب الأول

الفهم الخاطئ للنصوص الشرعية وتأويلاتها

إن النصوص الشرعية ليست كلها على درجة واحدة في دلالتها على المراد، ويقصد بالنصوص الشرعية الكتاب والسنة؛ لأن النص الشرعي قد يكون قطعياً، وقد يكون ظنياً في دلالته، ومن النصوص ماهو واضح الدلالة في المراد منه، ومنها أيضاً ما هو مجمل أو مشكل، أو به خفاء، فيحتاج إلى بيان وتفصيل وتأويل، ويترتب على ذلك وجود نصوص شرعية لا تحتاج إلى تأويل أو تفسير؛ لأنها تدل على المعنى المتبادر منها مباشرة، ونصوص شرعية تحتاج إلى تفسير أو تأويل؛ لكونها مجملة فتحتاج إلى بيان لهذا الإجمال، أو متشابهة، أو معناها مشترك، وهذا يعني أنه قبل التكلم على لسان الشرع ينبغي أن يكون المتكلم الذى يقول قال الله تعالى وقال الرسول (ﷺ)، أو أن الله حكم بكذا أو أن الرسول (ﷺ) نهى عن كذا، لا بد أن يكون متمكناً من أدوات الفهم الصحيح للنصوص، وإلا كان متقولاً على الله ورسوله (ﷺ)، ولاشك في أن ذلك يوقع الإنسان في الإثم، فضلاً عن تحمل إثم غيره إذا تصدر للفتوى من غير فهم سليم للنصوص.

وإذا نظرنا إلى أصحاب الأفكار المتطرفة والشاذة لوجدنا أكثرهم يتكلمون ويفتون وينقلون عن الله ورسوله (ﷺ) بغير فهم علمي دقيق لنصوص الكتاب والسنة، فيقعوا في الإضلال وينشروا الفتن، لما يراه الناس من تضارب في الأقوال الشرعية، فيفتنون بعض الناس ويضلونهم، وتنتشر الفوضى في الفتاوى والأحكام، فيصبح المجتمع تربة خصبة لإنتاج الأفكار المتطرفة، والنجاة من ذلك كله عن طريق الفهم الصحيح للنصوص الشرعية، وذلك يكون بتحقيق الأسس العلمية الآتية للتعامل مع النص الشرعي:

العلم باللغة العربية وأصولها:

إن القرآن الكريم وما فيه من أحكام نزل باللغة العربية، قال تعالى: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ)^(١).

وقال تعالى: (قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ)^(٢).
وقال تعالى: (وَإِنَّهُ لَنَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ، عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ، بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ)^(٣).

فهذه النصوص تدل بشكل قاطع على ضرورة العلم باللغة العربية وأصولها قبل التصدر للأحكام والقول بالحلال والحرام، فكيف يصدر حكماً شرعياً من لا يفهم اللغة العربية، ودلالات ألفاظها، ولهذا نجد كثيراً من هؤلاء الأعداء الذين يطلقون الفتاوى المكفرة والمفسدة للمجتمع وأهل الحل والعقد يجهلون بأصول اللغة العربية؛ وذلك يؤدي إلى فهم النص في غير ما يدل عليه ويقصده، ولا شك في أن العيب ليس في النص؛ لأن النصوص الشرعية دقيقة المعاني سليمة المباني، تدعو إلى الهدى والحق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونشر الحق ودحض الباطل، ولكن العيب في هؤلاء المتطرفين المتهورين المجازفين، الذين يتعرضون إلى النصوص ويضعونها في غير موضعها، فيلبسون الباطل ثوب الحق^(٤).

ومن أمثلة الفهم الخاطئ لبعض النصوص، قوله تعالى: (وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ)^(٥).

هذه الآية الكريمة دائماً ما يبرر بها المنحرفون فكراً فظائهم ضد المجتمع، حيث إنهم يتهمون المجتمع الإسلامي بالكفر والخروج على أحكام الله تعالى وعدم تطبيق شرعه، وبناءً على ذلك فإن مجتمعاً بهذه الصفات مجتمع جاهل تارك لحكم كتاب الله وسنة نبيه، فالخروج عليه أمر واجب -بحسب فهمهم-، فيستبيحون في سبيل ذلك الفهم المغلوط المشوه حرمان المجتمع من الدماء والأموال، فيفجرون ويقتلون ويخربون تحت دعوى الجهاد وإقامة شرع الله تعالى، وهم في ذلك بعيدون كل البعد عن الفهم الصحيح

(١) سورة يوسف آية ٢

(٢) سورة الزمر: آية ٢٨

(٣) سورة الشعراء من الآية ١٩٢ إلى ١٩٥ .

(٤) رحلة التطرف، د طارق محمد نجيب ص ٤٧، ظاهرة التطرف، محمد أحمد بيومي ص ٨٥ .

(٥) سورة المائدة جزء من آية ٤٤ .

للمعنى المراد من الآية الكريمة ، و يتجاهلون ما قاله علماء السلف والخلف في المراد منها.

وبالنظر لأقوال علماء الأمة في فهمهم العلمي للنص القرآني، نستطيع أن نتعرف على ما تدل عليه الآية الكريمة.

قال الإمام الطبري: "يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ: وَمَنْ كَفَرَ حُكْمَ اللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَهُ فِي كِتَابِهِ وَجَعَلَهُ حُكْمًا بَيْنَ عِبَادِهِ، فَأَخْفَاهُ وَحَكَمَ بغيره، كَحُكْمِ الْيَهُودِ فِي الزَّانِيَيْنِ الْمُحْصَنَيْنِ بِالتَّجْبِيهِ وَالتَّحْمِيمِ، وَكَيْفَانِهِمُ الرَّجْمِ، وَكَفَضَائِهِمْ فِي بَعْضِ قِتْلَاهُمْ بِدِيَّةٍ كَامِلَةٍ وَفِي بَعْضِ يَنْصَفِ الدِّيَّةِ، وَفِي الْأَشْرَافِ بِالقَصَاصِ وَفِي الْأَنْبِيَاءِ بِالدِّيَّةِ، وَقَدْ سَوَّى اللَّهُ بَيْنَ جَمِيعِهِمْ فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِمْ فِي التَّوْرَةِ {فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} [المائدة: ٤٤] يَقُولُ: "هُؤْلَاءِ الَّذِينَ لَمْ يَحْكُمُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَلَكِنْ بَدَّلُوا وَغَيَّرُوا حُكْمَهُ وَكَتَمُوا الْحَقَّ الَّذِي أَنْزَلَهُ فِي كِتَابِهِ {هُمُ الْكَافِرُونَ} [النساء: ١٥١]، يَقُولُ: "هُمُ الَّذِينَ سَتَرُوا الْحَقَّ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِمْ كَشْفُهُ وَتَبْيِيْنُهُ وَغَطُّوهُ عَنِ النَّاسِ وَأَظْهَرُوا لَهُمْ غَيْرَهُ، وَقَضَوْا بِهِ لِسُحْتٍ أَخَذُوهُ مِنْهُمْ عَلَيْهِ" (١).

ويتبين من ذلك: أولاً أن الآية نزلت في أهل الكتاب، ثم إن الحكم منصرف لمن يبدل ويكتم كلام الله تعالى وأحكامه، عن علم وتعمد، كما بدلت اليهود الرجم للزاني والزانية المحصنة بحكم أخف وهو التجبية والتحميم، كما يتناول الحكم أيضاً تعمد الإخفاء والتزك لأحكام الله تعالى كما فعلت اليهود، كما اختلف أهل التأويل في تأويل الكفر في هذا الموضع فقال بعضهم: أنه عني به اليهود الذين حرّفوا كتاب الله وبدّلوا حكمه، وبه قال الأعمش واستدل بما رواه عن البراء بن عازب، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في قوله: {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} [المائدة: ٤٤].

وفي قوله: {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} [المائدة: ٤٥]. وفي قوله تعالى: {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} [المائدة: ٤٧] في الكافرين كلها، وقال بذلك أيضاً الضحاك والثوري وعكرمة، قال: أخبرنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا الثوري، عن رجل، عن عكرمة، قال: "هُؤْلَاءِ الْآيَاتُ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ"، وروى مثل ذلك عن قتادة.

وقال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود: "أما والله إن كثيراً من الناس يتأولون هؤلاء الآيات على ما لم ينزلن عليه، وما أنزلن إلا في حيين من يهود. ثم قال: هي فريضة والتضير" (٢).

وروى عن الشعبي قال: الكافرون في المسلمين، والظالمون في اليهود، والفسقون في النصارى، وعن عن عطاء قال: "كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ، وَفِسْقٌ دُونَ فِسْقٍ، وَظُلْمٌ دُونَ ظُلْمٍ"، وعن طاووس قال: في قوله تعالى: {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}، "لَيْسَ بِكُفْرٍ يَنْقُلُ عَنِ الْمَلَّةِ"، وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما ترجمان القرآن في

(١) تفسير الطبري ٤٥٦/٨

(٢) تفسير الطبري ٤٦١/٨

تفسير الكافرون في الآية الكريمة، قال: "هِيَ بِهِ كُفْرٌ، وَلَيْسَ كُفْرًا بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ"، وبمثل هذا قال طاووس أيضاً، كُفْرٌ لَا يَنْقُلُ عَنِ الْمَلَّةِ. وَقَالَ عَطَاءٌ: كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ، وَظُلْمٌ دُونَ ظُلْمٍ، وَفِسْقٌ دُونَ فِسْقٍ^(١).

وهذا عرض لجانب من أقوال السلف وأئمتهم في معنى هذه الآيات، ومن المؤكد أن المكفرين المستشهدين بهذه الآيات على كفر المجتمعات الإسلامية، لم يطلعوا على أقوال أئمة السلف في المعنى المراد من الآيات الكريمة، والتي تدل أكثر الأقوال على أنها نزلت في اليهود، وحتى لو قلنا أن معناها عام في اليهود وغيرهم، فإن الكفر المراد من الآيات هو دون الكفر المخرج عن الملة، فلا يكون كفراً مخرجاً عن الملة إلا مع الإنكار لأحكام الله تعالى أو القول بعدم صلاحيتها.

معرفة قواعد الفقه وأصوله:

إن من أسس الفهم الصحيح للنصوص الشرعية العلم بالقواعد الفقهية وأصول الفقه؛ فهذه العلوم مفاتيح الوصول للأحكام؛ لأن الحكم الشرعي قد يتأثر بوجود الضرورة، فالضرورات تبيح المحظورات، كما أن الحاجة تنزل منزلة الضرورة، كما أن علماء الشرع قرروا قواعد تنسم بالمرونة حتى يمكنها مسايرة الوقائع والأحداث المتجددة لتناسب واقع الحياة الإنسانية، ومن هذه القواعد، أن الفتوى تتغير بتغير العادة والعرف، ومعنى ذلك: إن من الأحكام الشرعية ما قد يبني على العرف والعادة السائدين في وقت وقوع الحادثة، فالحكم أو الفتوى المبنيين على عرف أو عادة سابقة، قد يتغير عند تغير العرف والعادة، إذا شهد للحكم أو الفتوى عادة أخرى جديدة معتبرة^(٢).

وهذا يدل على مرونة الشريعة الإسلامية وعدم جمودها وصلاحيتها للتطبيق في كل عصر، بحسب الوقائع والأحوال، فإن نصوص الشرع لا تجمد على وقائع بعينها، بل إن قواعدها والمستمدة من الكتاب والسنة، تتسع لجميع الوقائع والأحوال. وهذا الفهم للقواعد الفقهية والأصولية لا يعرفه المتشددون المتنطعون؛ فتجدهم يتمسكون بالقشور وسفاسف الأمور والخلافات التي لا تفيد معرفتها، ولا يضر الجهل بها، وهم بذلك يفتحون أبواب الخلاف والفتن بين المسلمين، وهذا يضر بوحدة المسلمين وتآلفهم، ولاشك سد باب التنازع بين المسلمين مقدم على الخوض في الخلافات التي فيها من الشرع متسع.

(١) تفسير الطبري ٤٦٦/٨، الوجيز للواحدى ص ٣٢٠، والكشاف للزمخشري ٦٣٧/١، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠٧.

(٢) الفروق للقرافي ١٧٥/٣، إعلام الموقعين لابن القيم ٤١/١، الناشر دار ابن الجوزي ط ١٤٣٢، الأشباه والنظائر للسيوطي ٨٥/١، الناشر: دار الكتب العلمية ط ١٤١١-١٩٩٠ مؤسوعة القواعد الفقهية، محمد صدقي آل بورنو ٧٢٦/٨، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

يقول الإمام الرازي: "اعلم أن معرفة اللغة والنحو والصرف فرض كفاية؛ لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع، ومعرفة الأحكام دون معرفة أدلتها مستحيل، فلا بد من معرفة أدلتها، والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وصر فهم"^(١).

ويقول ابن جنى: "أكثر من ضل من أهل الشريعة عن القصد فيها، وحاد عن الطريقة المثلى إليها، فإنما استهواه واستخف حلمه، وضعفه في هذه اللغة الكريمة الشريفة"^(٢).

والعجيب أن العلامة ابن جنى ذكر هذا الكلام في باب عنوانه: "فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية"، وهذه العنونة تدل على أن العلم بدلالات الألفاظ ومفهوم المعاني يحقق ما يسمى بمفهومنا المعاصر الأمن الفكري، والجهل بهذه الأصول هو الذي ينتج عنه الأفكار التكفيرية المنحرفة.

المطلب الثاني

الجهل بالضوابط الشرعية للتفاعل مع قضايا المسلمين

إن الناظر إلى أحوال الأمة الإسلامية اليوم يحزنه الكثير مما يراه من أحوال المسلمين خاصة مسلمي الأقليات، فيما يعانون من تعنت واضطهاد يثير المشاعر ويدمي القلوب في بعض البلدان التي تعلوا لديها النزعات العنصرية، وتجردوا من أبسط معاني الإنسانية، ومن ثم يقوم بعض المدعيين المغرضين باستغلال هذه الوقائع والأحداث لإثارة الحمية لدى الكثير من المسلمين وخاصة الشباب، ولكن حقيقة قصدهم ليست الغيرة على الإسلام والمسلمين، بل الوصول إلى أغراض أخرى، سياسة أو مالية أو تخريبية، وإشاعة الفوضى في البلاد الإسلامية بدعوى التكفير والجهاد، والدليل على بطلان زعمهم وسوء قصدهم أنهم يوجهون سهامهم المسمومة إلى صدور إخوانهم المسلمين، دون مراعاة لحرمة الدماء، وذلك بالتقتيل والتخريب، وحثهم في جرائمهم تكفيرهم لأفراد المجتمع؛ لأنهم متخاذلون -من وجهة نظرهم- عن نصرته المسلمين، ولا يسلم من عدوانهم أي شيء حتى المساجد وعمارها، ولو أعمل عاقل منهم عقله؛ لقال لنفسه كيف تكون الغيرة على الإسلام والمسلمين والجهاد بقتل المسلمين والاعتداء على بيوت الله تعالى؟، فما الفارق بينه وبين أعداء الإسلام الذين يقتلون المسلمين، ولودقق هؤلاء المدعون للغيرة على الإسلام والنظر لوجودوا أنفسهم مفتنة ووبالاً على إخوانهم المسلمين.

(١) المحصول في علم الأصول للرازي ٣٢/٢، الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

(٢) الخصائص لابن جنى ٢٤٨/٣، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة بدون تاريخ نشر.

والسبب الرئيس في كل هذا الشغب والتشويش الذي ينشرونه بين الناس هو عدم التفاعل مع قضايا المسلمين بالضوابط الشرعية، بل بالهوى والعاطفة والاندفاع . وفي هذا المطلب سوف نتعرف على الضوابط الشرعية للتفاعل مع قضايا المسلمين على النحو التالي:

أولاً: البعد عن التعصب والشحن العاطفي:

من أهم الضوابط التي يمكن أن تؤدي بالمرء إلى حكم سليم، أن يجرد نفسه من أي نوع من أنواع التعصب والحكم على الأشياء بناءً على العاطفة؛ لأن هذا سوف يؤدي به في النهاية إلى تصور غير سليم وحكم صحيح، فتقييد الإنسان نفسه باتجاه وفكر واحد لا يسمع إلا له، ويرى أنه عين الحق، وما عاداه هو الباطل، يجعله يغلط عقله وعينه عن أي حقيقة؛ وبذلك يجعل نفسه دمية في أيدي هؤلاء يحركونها كيفما شاءوا ومتى شاءوا، والحقيقة أن كل بشر قوله قابل للصواب والخطأ، وكل يؤخذ منه ويرد إلا المعصوم (ﷺ)، فالتفكير السليم يكون بعرض كل كلام وفكر ورأي على الكتاب والسنة، فما وافقها عمل به وما خالفها تركه، ولا يلتفت إليه، بدون تعصب أو تحكم للهوى والعاطفة .

فمن الأمور المستقرة شرعاً أن الشريعة الإسلامية جاءت لنبذ التعصب وجعلته من أفعال الجاهلية؛ لما يؤديه إلى الفرقة المنهي عنها شرعاً؛ وذلك لأن التعصب يصم الآذان ويعمي الأبصار عن السماع للحق والإقرار به^(١).

كما أن الشحن العاطفي له أثر كبير على التفاعل مع قضايا الأمة بشكل غير صحيح، فكثير من المغرضين يستغلون بعض الأحداث التي تقع للمسلمين، ويقوم بشحن المسلمين عاطفياً بدعوى انتشار الظلم والفساد والتعاس عن الواجبات الشرعية، وأهمها الجهاد ونصرة المسلمين، فيستثير بذلك عواطف الناس، ويجعل من ذلك مدخلاً للتمرد والخروج عن طاعة ولادة الأمور، بل وحمل السلاح، دون الرجوع لأهل الحل والعقد المسؤولين عن بيان حدود الواجبات والمسؤوليات الشرعية تجاه الأمة بالنسبة للفرد وبالنسبة للجماعة، وبالنسبة للحاكم والمحكوم، ولاشك أن مثل هذه التصرفات تحول المجتمع إلى فوضى.

ثانياً: البعد عن الفتاوى الشاذة والتقليد الأعمى:

إن من الأمور المؤثرة في التفاعل مع قضايا المسلمين الفتوى، فنجد أن هناك أناس يتصدرون للفتوى دون أن نعرف لهم هوية علمية، ولكن يحسن الناس الظن بهم؛ لما يرون من تزييههم بزي العلماء وتقرهم في الكلام وتشددهم في الأحكام، فيندفع بهم العوام، والناظر إلى القنوات الفضائية الآن يجد أن كثيراً من المنتهين عديمي العلم إلا

(١) أدب الطلب ومنتهى الأرب للإمام الشوكاني ص ٩٢، الناشر مكتبة القرآن للطبع وانشور بالقاهرة، طبعة أولى بدون تاريخ .

من قشوره يملئون هذه القنوات ويعقدون الدروس والحلقات العلمية، يبثون للناس فيها الأفكار التي لا تستند إلى أساس علمي صحيح^(١).

بل إن هؤلاء اتخذوا من بعض المساجد منابرًا لهم ينشرون للناس في خطبهم ودروسهم الكثير من الأفكار المنحرفة والمفاهيم المتشددة التي لا تمتد إلى الإسلام بصلة، ونجد الكثير من الناس يسعون إلى تقليدهم وخاصة الشباب؛ لأنهم قد يتصورون فيهم ضالته المنشودة، في نصررة الإسلام وأهله، فيستغلون هذا الحماس من الشباب ويدفعونهم إلى التفاعل مع قضايا الأمة بطريقة خاطئة، وهي طريقة العنف وتكفير المجتمع، وعلمائه، وأهل الحل والعقد فيه، فيطلقون الفتاوى بغير حساب دون اتباع لأصول علمية، بل بالهوى والتشهي.

وقد حذرنا الله تعالى من التصرف على أساس من الهوى والتشهي، قال تعالى: (وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بَغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ)^(٢).

ولا شك أن أمثال هؤلاء المتصدرين للفتوى بغير علم هم على خطر عظيم؛ خطورة منصب الإفتاء، يقول الإمام النووي: "إن منصب الإفتاء عظيم كبير الموقع كثير الفضل؛ وذلك لأن المفتي وارث الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، وقائم بفرض الكفاية"^(٣).

وهل سمعنا عن نبي، أو صحابي حرض في فتواه على القتل وتخريب أموال الناس، لم نسمع هذا أبداً، وعلى هذا فإن الداعيين إلى القتل والتخريب في فتاويهم كاذبين مدعين، فهم مفسدون؛ لخطورة أقوالهم وانخداع الناس بهم، يقول ابن القيم: "وكان الناس كلهم لهم تبعاً، وكان صلاح العالم بصلاح هاتين الطائفتين، وفساده بفسادهما، كما قال عبد الله بن المبارك وغيره من السلف: صنفان من الناس إذا صلحا صلح الناس، وإذا فسدا فسد الناس، قيل من هم؟ قال: الملوك والعلماء"^(٤).

قال ابن أبي ليلى: "أدركت عشرين ومائة من الأنصار من أصحاب رسول الله (ﷺ) يسأل أحدهم عن المسألة فيردها هذا إلى هذا، وهذا إلى هذا، حتى ترجع إلى الأول" ، وعن الإمام مالك، أنه كان ربما يسأل عن خمسين مسألة فلا يجيب في واحدة منها، وكان يقول: من أجاب في مسألة فينبغي قبل الجواب أن يعرض نفسه على الجنة والنار، وكيف خلاصه ثم يجيب"^(٥).

(١) فتاوى الفضائيات حكمها وأثارها د. حامد أبو طالب ص ٥٦٣ مؤتمر خطورة الفكر التكفيري،

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية مصر ٢٤-٢٥ جمادى أول ١٤٣٥ .

(٢) سورة القصص آية ٥٠.

(٣) أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح ص ١٣، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة.

الطبعة: الثانية - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

(٤) إعلام الموقعين لابن القيم ١/١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

(٥) أدب الفتوى والمفتي للنووي ص ١٥ .

وكلام علماء الأمة وسلفها الصالح يدل على خطورة الفتوى والتصدر لها، ولا أدل على خطورتها من قول الرسول (ﷺ) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال رسول الله (ﷺ): "مَنْ أَقْنَى بِغَيْرِ عِلْمٍ كَانَ إِثْمُهُ عَلَى مَنْ أَقْنَاهُ - زاد سليمان المَهْرِيُّ في حديثه: وَمَنْ أَشَارَ عَلَى أَخِيهِ بِأَمْرٍ يَعْلَمُ أَنَّ الرُّشْدَ فِي غَيْرِهِ فَقَدْ خَانَهُ" ، وهذا لفظ سليمان^(١).
والحديث الشريف فيه دلالة على: إثم من أفتى الناس بغير علم ، فما بال الذين يفتون الناس وهم مغرضون محرضون على القتل وسفك الدماء التي حرم الله تعالى، عالمون أن الحق في خلاف ما يقولون، لا شك أن حسابهم أشد وعقابهم أنكى لعموم خطرهم وضررهم.

ثالثاً: إقامة الحجة على الأفكار والفتاوى الشاذة:

حتى يتم التفاعل مع قضايا العالم الإسلامي بشكل يتفق مع الضوابط والأصول الشرعية، فلا بد أن نقيم الحجة وندحض هذه الأفكار المنحرفة والفتاوى الشاذة المغرضة، وهذا العمل من الواجبات الشرعية؛ لأن تنفيذ هذه الآراء المضللة يؤدي إلى حفظ الدماء والأموال فما لا يتم الواجب إلا به يكون واجباً، فالإسلام لا يعرف التكفير الشمولي للمجتمع المسلم ، فلم يقل أحد من العلماء المعترين بذلك، حيث إن لكل حالة يحكم بالكفر فيها الشروط والأحكام الشرعية الخاصة بها، من ثبوت القول بإنكار معلوم من الدين بالضرورة، أو ارتكاب الفعل المكفر، كالسجود لصنم مثلاً، ثم بعد التأكد من ثبوت تلك الأفعال المكفرة على من ارتكبها بالأدلة المعتبرة لثبوتها، لا يقتل فوراً وبشكل مباشر، بل إن الشرع يلزم القضاء باستتابته ثلاثاً؛ لأنه ربما قامت لديه شبهة خدع بها ، فيناقش لإزالة هذه الشبهة؛ وذلك لأن الشريعة الإسلامية لا تنتشف إلى القتل، فإن أصر الشخص على ما ثبت كفره به من قول أو فعل، ورفض الرجوع والتوبة فيقام عليه الحد ويقتل، ويلاحظ في هذا أمران مهمان: الأول: أن الحكم بكفر إنسان مسلم، ليست الإحالات فردية، مع ضرورة وجود الأدلة على ذلك، فلا يجوز تعميم الكفر على أي مجتمع مسلم. الأمر الثاني: أنه مع ثبوت الكفر على المسلم وإصراره عليه، وعدم التوبة، فإن إقامة الحد عليه تكون بمعرفة أهل الاختصاص الذي فوضهم النظام في ذلك، وإلا صار المجتمع فوضى، يقتل شخص شخصاً ويدعى أنه قتله لكفره ، فالأحكام الشرعية التي تتعلق بالدماء منضبطة دقيقة يرجع فيها لأهل الاختصاص، فالعمل الذي يحكمه الفوضى وعدم الانضباط لا يمكن أبداً أن يكون عملاً إسلامياً.

(١) رواه أبو داود في سننه ح(٣٦٥٧) ٤٩٩/٥ ، وحسنه السيوطي في السراج المنير في ترتيب أحاديث الجامع الصغير ٩٢/١ ط ٣ دار الصديق ١٤٣٠-٢٠٠٣.

إن الخلاف مع أصحاب الفكر المتطرف ليس خلافاً سطحياً هامشياً، ولكنه خلاف جوهري، في الأصول والقواعد التي ينبني عليها الحكم الشرعي، حيث إن لهم أصولهم ومرجعياتهم الخاصة، التي أدت بهم إلى هذه الانحرافات الفكرية؛ ولهذا يجب عدم السكوت عنهم وذلك:

- بكشف أстарهم.

- تجريدهم من أقتعتهم.

- إقامة الحجة عليهم.

- منعهم من الانتشار والفتوى^(١).

ومجابهة أفكار هؤلاء تكون أيضاً عن طريق تقديم الفهم السليم لكتاب الله تعالى وسنة النبي (ﷺ)، على الأساس الذي فهمه سلف هذه الأمة وأئمتها المجتهدين، من الصحابة الكرام والأئمة الأعلام، كأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد رضي الله تعالى عن الجميع، فلن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها، قال (ﷺ): "تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ، لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا: كِتَابَ اللَّهِ، وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ (ﷺ)"^(٢).

فالحرب ضد التطرف الفكري هي في المقام الأول حرب فكرية علمية، أكثر منها شيئاً آخر، وذلك عن طريق تأمين الفرد من البداية من التأثير بهذه الأفكار المنحرفة^(٣)، ومنع هؤلاء من الانتشار والتصدر للخطابة والفتاوى وإلقاء الدروس العلمية، أو نشر كتبهم ومؤلفاتهم، فكل هذه سبل وقائية لغلق الطرق التي يمكن أن يخرجوا منها على الناس لتشيوش أفكارهم، وتلبيس الأمور الشرعية عليهم، فيجب وقاية الناس منهم قبل أن يقفوا في شركهم الذي ينصبونه، ثم مجابهة هؤلاء ومقارعتهم بالحجج العلمية، وعدم السكوت عليهم، أو الاستهانة بخطرهم، ومن هنا يبرز الدور الحقيقي للعلماء والأستاذة المتخصصين كل في مجاله، فهؤلاء خط المواجهة الأول لهذا الخطر، وخط الدفاع الأقوى، الذي لو ضعف أصبح الطريق مههداً أمام هؤلاء لنشر أفكارهم المنحرفة في مجتمعنا، وتسميم أفكار شبابنا.

وإذا كان للعلماء والمتخصصين دور مهم، فإن على الجهات والسلطات الرسمية دور لا يقل أهمية عن دور العلماء، وهو منع هؤلاء من الوصول إلى مواقع التأثير على الجماهير، أيأ كان نوعها مقروءة، أو مسموعة، أو منشورة، أو خطابية، أو دروس، فالنضيبق على أصحاب الفكر المنحرف أمر واجب؛ لأن هؤلاء يهددون المصلحة العامة، والأمن والسلم المجتمعي، والواقع المشاهد أن هؤلاء قد ظهر خطرهم على المجتمع المسلم، ومن ناحية أخرى هناك دور مهم للأجهزة التنظيمية التي تمثل الشعب

(١) رحلة التطرف د/ طارق محمد اللحام ٦١، ٦٠.

(٢) رواه الإمام مالك في الموطأ ح ١٨٧٤ ٧٠/٢. حسه الألباني في المشكاة ص ١٨٦ وروي من عدة طرق، وهو مشهور عند أهل العلم، إتحاف المهرة لابن حجر ٥١٨/١٢ ط ١، مجمع الملك فهد ١٤١٥ - ١٩٩٤

(٣) رحلة التطرف د/ طارق محمد اللحام ص ٦١.

في المجالس النيابية فالقوانين المانعة للأفكار المنحرفة تمثل أداة ردع لهؤلاء المتربصين المكفرين المشنعين على المجتمع وأصحاب الحل والعقد فيه، فإذا فعلنا ذلك نكون قد أغلقنا على المسلمين باباً كبيراً من أبواب الفتنة، و(الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها)^(١)، قال ابن القيم: "الفتنة نوعان: فتنة الشبهات وهي العظمى، وفتنة الشهوات، وقد يجتمعان للعبد وقد ينفرد بإحدهما"^(٢).

فذكر الإمام ابن القيم: أن فتنة الشبهات من أعظم الفتن التي يتعرض لها الفرد أو المجتمع المسلم؛ لأن هذه الفتنة تنتج عنها ذهاب أنفس وأموال الناس، كما حدث في فتنة الخوارج ومن على شاكلتهم ممن يريد أن يسلك مسلكهم الفكري المنحرف، وفي أيامنا هذه من يحاول إحياء هذه الأفكار الشاذة المنحرفة، بإذكاء نار الفتنة التي تؤدي إلى الفرقة والتشردم، وفي الله أمتنا الإسلامية شرور هؤلاء وسلمنا من مكرهم وأذاهم.

(١) ذكره المناوي في فيض القدير ٤/٦١ ٤ الناشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦، والصنعاني في التنوير شرح الجامع الصغير ٧/٥٦١، لناشر: مكتبة دار السلام، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م
(٢) فيض القدير ٤/٦١.

المبحث الثالث

معاملة غير المسلمين أنموذجاً لتحقيق الأمن الفكري

وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: الأصل الشرعي العام في معاملة غير المسلمين.

المطلب الثاني: الأحكام الفقهية المتعلقة بمعاملة غير المسلمين.

المطلب الأول

الأصل الشرعي العام في معاملة غير المسلمين.

لقد وضع الإسلام إطاراً عاماً للتعامل الإنساني، يقوم على أساس المحافظة على الكرامة الإنسانية الثابتة للإنسان من عند الله تعالى، كما في قوله تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا)^(١)، والإسلام في أصوله ذو نزعة إنسانية؛ باعتباره دعوة عالمية، قال تعالى: (إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ)^(٢)، (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ)^(٣)، فليست الدعوة الإسلامية دعوة محددة بزمان، أو مكان، أو أشخاص بعينهم، بل هي دعوة لجميع الناس غايتها أن تسود قواعد العدالة والقيم الحضارية العليا العالم بأسره، والقضاء على أي مظهر من مظاهر العنصرية البغيضة، فلم يعرف الإسلام التفرقة بين الناس في المعاملة الإنسانية بسبب الجنس أو الدين أو اللغة أو اللون، ونصوص القرآن والسنة دلت على منع التفرقة في الحقوق الإنسانية لأي سبب قال: تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)^(٤) وجه الدلالة من الآية:

قال الطبري: إن أكرمكم أيها الناس عند ربكم، أشدكم اتقاء له بأداء فرائضه واجتناب معاصيه، لا أعظمكم بيتاً ولا أكثركم عشيرة، فالكرامة عند الله تعالى بتقوى الله تعالى، فليس سبب الكرامة للإنسان جنسه، أو ماله، أو حسبه، فجميع الناس مشتركون في شرف النسبة لأدم عليه السلام.^(٥)

وقال تعالى: (وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا)^(٦)

(١) سورة الإسراء آية ٧٠.

(٢) سورة ص آية ٨٧.

(٣) سورة الأنبياء ١٠٧.

(٤) سورة الحجرات آية ١٣.

(٥) الجامع لأحكام القرآن للطبري ٣١٢/٢٢، الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ -

٢٠٠٠ م.

(٦) سورة المائدة جزء من آية ٣٢.

وَإِحْبَابُهَا: بَأَلَا يَقْتُلَ نَفْسًا حَرَّمَهَا اللَّهُ، فَذَلِكَ الَّذِي أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا، يَعْنِي: أَنَّهُ مَنْ حَرَّمَ قَتْلَهَا إِلَّا بِحَقٍّ، وَذَلِكَ الْمَعْنَى عَامٌ فِي إِحْيَاءِ جَمِيعِ النَّفُوسِ سِوَاءَ أَكَانَتْ مُؤْمِنَةً أَوْ غَيْرَ مُؤْمِنَةً عَاصِيَةً أَوْ طَائِعَةً. (١)

وقد دلت نصوص السنة المشرفة أيضا على مراعاة المساواة بين الناس في الحقوق الإنسانية مهما اختلفت أجناسهم ودياناتهم وأنسابهم وأحسابهم، فقال صلى الله عليه وسلم: (كُلُّكُمْ لِأَدَمَ وَحَوَاءَ، كَطَفِّ الصَّاعِ بِالصَّاعِ، وَإِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ) (٢) وجه الدلالة من الحديث:

فالإسلام جاء والعبودية منتشرة، والإماء والعبيد في كل بيت، ومصادر التملك لها كثيرة، كالغارات التي تغيرها قبيلة على قبيلة، فيغنم الغالب أموال المغلوب، ويسبي ذراريه ونسائه، ويبيعهها في الأسواق بيع الإبل والأغنام، بل كان بعض الأبياء يبيعون أبناءهم وبناتهم من ضيق العيش، فجاء الإسلام وغير وهذب من هذه الأفعال الضارة بالإنسانية، ونبه أن جميع الناس لهم حقوق إنسانية لا يجوز المساس بها بل وحذر من المساس بهذه الحقوق. (٣)

المطلب الثاني

الأحكام الفقهية المتعلقة بمعاملة غير المسلمين.

وفيه أربعة فروع:

الفرع الأول: الأكل والشرب من طعام أهل الكتاب.

الفرع الثاني: التزوج من نساء أهل الكتاب.

الفرع الثالث: التعامل التجاري مع غير المسلمين.

الفرع الرابع: تولي وظائف عامة داخل الدولة.

(١) تفسير ابن كثير ٩٢/٣، وما بعدها.

(٢) شعب الإيمان للبيهقي ح ٤٧٧٣، ١٣١/٧. وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة ٣٣/٣ ط ١، مكتبة المعارف الرياض ١٤١٥-١٩٩٥.

(٣) السراج المنير شرح الجامع الصغير ١٢٦/٣، وفتح المنعم شرح صحيح مسلم، د/موسى شاهين لاشين ١٦٨/٦، الناشر: دار الشروق
الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

الفرع الأول

الأكل والشرب من طعام أهل الكتاب

أباح الله تعالى للمسلمين الأكل من طعام أهل الكتاب بالنص القرآني، قال تعالى: (الْيَوْمَ أَحَلُّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلٌّ لَهُمْ)^(١) أقوال الفقهاء في الآية:

ذهب الفقهاء إلى حل ذبائح أهل الكتاب؛ لأن المقصود بالطعام في الآية الذبائح فماذبحة الكتابي لنفسه أو لغيره يحل أكله، قال ابن وهب: أحل الله لنا طعام أهل الكتاب، ولم يستثن منه شيئاً^(٢) فذبيحة الكتابي حلال مطلقاً^(٣)، والمقصود بالإطلاق أنه يشمل من كان يدين بدين اليهودية أو النصرانية قبل نزول القرآن، ومنظّل كتابياً بعد نزول القرآن خلافاً للشافعي، وتحل ذبيحة الكتابي حتى ولو كان غلاماً لم يبلغ طالما يحسن الذبح ويعقله.^(٤)

وإنما أحلت ذبائح أهل الكتاب؛ لأنهم يؤمنون بالتوراة والإنجيل وهي كتب سماوية، ونقل ذلك عن جماعة من أهل العلم^(٥)، وذهب المالكية إلى أن طعام غير المسلمين إذا كان لا يحتاج إلى تذكية، كالخبز، والحلوى والعسل، والزيت، والمزروعات وغير ذلك من الأطعمة التي لا تحتاج لذكاة، يجوز أكلها؛ لأنها ليست من ذبائحهم فهي مباحة الأكل، قال ابن عبد البر: "ولا يضر صيد المجوس للحيتان لأنها لا تحتاج إلى ذكاة"^(٦)، فالمقصود بالحيتان هنا الأسماك فيحل شرائها وأكلها من غير المسلمين؛ لأنها لا

(١) سورة المائدة جزء من آية ٥ .

(٢) تفسير الطبري ٥٧٧/٩، ٥٧٩.

(٣) البنائية شرح الهداية ٥٢٨/١١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، المختصر الفقهي لابن عرفة ٢ / ٣٠٩، الناشر: مؤسسة خلف أحمد الخبتور للأعمال الخيرية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م.

(٤) (إلا الشافعي رضي الله عنه فإنه لم يجز من ذبائحهم إلا ذبائح من دان منهم أو أحد من آبائهم قبل نزول القرآن، وأما من دان منهم أو أحد من آبائهم، بعد نزول القرآن، فإنه لا يبيح للمسلم ذبيحته)، نوادر الفقهاء لمحمد ابن الحسن الجوهري ص ٧٥ الناشر: دار القلم - دمشق/الدار الشامية - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

(٥) فعن ابن عباس قال: (إِنَّمَا أُحِلَّتْ ذَبَائِحُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِالتَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ، وَبِذَلِكَ قَالَ: (مُجَاهِدٌ وَسَعِيدٌ بْنُ جُبَيْرٍ وَعَدْرِمَةُ وَعَطَاءٌ وَالْحَسَنُ وَمَكْحُولٌ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَالسُّدِّيُّ وَمَقَاتِلُ بْنُ حَيَّانٍ وَهَذَا أَمْرٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ ذَبَائِحَهُمْ حَلَالٌ لِلْمُسْلِمِينَ لِأَنَّهُمْ لَا يَعْتَقِدُونَ الذَّبَائِحَ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا يَذْكُرُونَ عَلَى ذَبَائِحِهِمْ إِلَّا اسْمَ اللَّهِ وَإِنْ اعْتَقَدُوا فِيهِ مَا هُوَ مُنْزَعٌ عَنْهُ)، عون المعبود شرح سنن أبي داود ١٠/٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢ ١٤١٥ هـ.

(٦) الكافي في فقه أهل المدينة لابن عبد البر ١/٤٣٧، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة الرياض، طبعة ثانية ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠ م. قال ابن عبد البر: "الذي يحل لنا من طعام أهل الكتاب ذبائحهم، وما لا يحرم علينا من سائر طعامهم غير الذبائح مما لا يحتاج إلى ذكاة" الكافي ٤٣٨/١.

تحتاج إلى ذكاة، ويدخل في الإباحة أيضا كل طعام طاهر من غير المسلمين فيحل بيعه وأكله، فهناك إجماع على حل ذبيحة الكتابي^(١).

الفرع الثاني التزوج من نساء أهل الكتاب

يجوز للمسلم الزواج من الكتابيات يهودية أو نصرانية عند جمهور الفقهاء^(٢)، لدلالة النص القرآني في قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾، وجه الدلالة من الآية: أنه سبحانه أحل نكاح الكتابيات، والمراد بهن الذميات من اليهود والنصارى؛ لأنهن اللاتي يتمكن المسلمون من الركون إليهن وتطمئن نفوسهم إلى الزواج بهن^(٣).

قال ابن عبد البر: "وقد تزوج عثمان بن عفان نائلة بنت الفرافصة الكلبية نصرانية - وأسلمت عنده-، وتزوج طلحة ابن عبيد الله يهودية، وتزوج حذيفة يهودية، وعنده حرتان مسلمتان عربيتان، ولا أعلم خلافاً في نكاح الكتابيات الحرائر بعد ما ذكرنا"^(٤).

فيوجد شبه إجماع على إباحة الزواج من الكتابيات، ومستند هذا آية المائدة السابق ذكرها، حيث نص الله سبحانه وتعالى صراحة على حل نكاح نساء أهل الكتاب، كما أن هناك من الصحابة رضوان الله عليهم تزوجوا من كتابيات، كما ذكر ذلك ابن عبد البر، وروي عن جماعة من التابعين إباحة الزواج من نساء أهل الكتاب، كالحسن، وإبراهيم، والشعبي^(٥)، وذهب أكثر الفقهاء إلى إباحة الزواج بالكتابيات والأصل في ذلك ذلك قوله تعالى: (الْيَوْمَ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلًّا لَكُمْ وَطَعَامَكُمْ حَلًّا لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ)^(٦)

(١) الإقناع في مسائل الإجماع لابن القطان ٣١٩/١، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

(٢) التوضيح شرح مختصر ابن الحاجب ٧٦/٤، البيان في مذهب الإمام الشافعي ٢٥٩/٩، الناشر: دار المنهاج - جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، العدة شرح العمدة ٤١٣/١، الناشر: دار الحديث، القاهرة الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

(٣) تفسير الطبري ١٣٨/٨ وما بعدها، الناشر: دار هجر ١٤٢٢-٢٠٠١، العزيز شرح الوجيز (الشرح الكبير) ٧٠/٨، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م..

(٤) الإسنذكار ٤٩٦/٥، مغني المحتاج ١٨٧/٣، المهذب ٤٤/٢.

(٥) الأم للشافعي ٧/٥، الناشر: دار المعرفة بيروت ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، سنن سعيد ابن منصور ١٩٣/١، الناشر: دار السلفية - الهند، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م.

(٦) سورة المائدة جزء من الآية ٥ .

والمراد بالمحصنات الحرائر^(١)، وقيل العفيفات، وسئل جابر رضي الله عنه عن نكاح المسلم اليهودية والنصرانية، فقال: تزوجنا بهن زمان الفتح بالكوفة مع سعد بن أبي وقاص، والعلة التشريعية من إباحة الزواج من الكتابيات؛ هي أنها تلتقي مع المسلم في الإيمان ببعض المبادئ الأساسية، من الاعتراف بإله، والإيمان بالرسول وباليوم الآخر، وما فيه من حساب وعقاب، وتؤمن بوجود رسل من عند الله والكتب السماوية في الجملة؛ ولهذا كانت أقرب من المشركة في رجاء إسلامها، كما أن المسلم يؤمن بكل الرسل، وبالأديان في أصولها الصحيحة الأولى، فلا خطر منه على الزوجة من أهل الكتاب في عقيدتها أو مشاعرها^(٢)

الفرع الثالث

التعامل التجاري مع غير المسلمين

إن التعامل مع غير المسلمين جائز في كافة صور المعاملات المالية منها والتجارية، ويشمل ذلك كل ما أباح شرعنا التعامل فيه، فيصح التعامل بالبيع والشراء، والإجارة وجميع أنواع العقود، بل إن الفقهاء لم يقصروا الجواز على التعامل المالي والتجاري، وهيمعاملات معتادة، كالبيع والشراء، بل ذهبوا إلى جواز الشركة مع غير المسلمين، ولا يخفي ما في المشاركات المالية من شدة الخلطة وطول المعاملة، وحجم المخاطرة، والتي قد تدوم لسنوات، واستدل الفقهاء على جواز التعامل المالي والتجاري مع غير المسلمين بأدلة منها: ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامِلٌ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ»^(٣)، فالحديث يدل دلالة صريحة على جواز التعامل التجاري والمالي مع غير المسلمين، كما أنه أصل في ذلك الباب من أبواب المعاملات؛ لأن عقد المساقاة أو المزارعة التي دل عليها الحديث، هو شركة تجمع بين المال والعمل، المال من جانب المسلمين، والعمل من جانب يهود خيبر، فأهل خيبر كانوا من اليهود وقد عاملهم النبي صلى الله عليه وسلم معاملة مالية، وهي: أن يزرعوا أرض خيبر، وهي أرض كثيرة النخل، وكانوا أهل خبرة في رعاية هذا الثمر فتعاقد معهم النبي صلى الله عليه وسلم على أن يقوموا بما فيه صلاح هذا الزرع حتى يثمر وينضج، ويكون للنبي صلى الله عليه وسلم النصف مما يخرج، ولهم النصف، وهو ما يعرف عند الفقهاء بعقد المساقاة أو المزارعة^(٤)، وقد يكون هناك حاجة داعية لهذا النوع من العقود؛ لأن هناك أشخاص يملكون أرضا زراعية ولا يحسنون

(١) تفسير الطبري ١٣٩/٨، تفسير الرازي ٤٨/١٠، الناشر: دار إحياء التراث ط ٣ ١٤٢٠.

(٢) الفقه الإسلامي وأدلته د/ وهبة الزحيلي ٦٦٥٤/٩، الناشر: دار الفكر - سوربة - دمشق، ط ٤

(٣) رواه مسلم في صحيحه، باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر، ح (١٥٥١) ١١٨٦/٣.

(٤) العناية شرح الهداية للبايرتي ٤٦٣/٩، الناشر: دار الفكر، الإشراف على نكت مسائل الخلاف للقاضي

عبد الوهاب ٦٤٨/٢، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، بداية المحتاج في شرح

المنهاج لابن قاضي شهبة ٣٨٣/٢، الناشر: دار المنهاج الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م، المغني لابن

قدامة ٢٩٢/٥.

زراعتها، ويوجد في المقابل أشخاصا لا يملكون أرضا زراعية ولكن لديهم الخبرة الزراعية فيدفع صاحب الأرض لصاحب الخبرة الأرض ليقوم بزراعتها ورعايتها، فتحصل الفائدة لطرفي العقد، ويستفيد الناس من الناتج، ولا فرق شرعا بين أن يكون طرفي العقد مسلمين، أو أحدهما مسلم والآخر غير مسلم.

كما يدل على جواز التعامل المالي والتجاري مع غير المسلمين ما روي عن عائشة رضي الله عنها: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجَلٍ، وَرَهْنَةً دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ»^(١)، فهذا الحديث الصحيح يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم تعامل مع غير المسلمين وهم اليهود معاملتين، معاملة فيها شراء، ومعاملة أخرى تشتمل على رهن، والنبي صلى الله عليه وسلم مشرع لأُمَّته وفعله يدل على الجواز، فمن يأتي بعد ذلك ويقول بعدم جواز التعامل المالي والتجاري مع غير المسلمين فهو متقول مخالف للنص الشرعي الصحيح والصريح في إباحة التعامل ماليا وتجاريا مع غير المسلمين، فلو لم يكن ذلك جائزا لمافعله النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وفي جواز التعامل التجاري والمالي مع غير المسلمين يقول ابن حزم: «وَمُشَارَكَةُ الْمُسْلِمِ لِلدَّمِيِّ جَائِزَةٌ، وَلَا يَحِلُّ لِلدَّمِيِّ مِنَ الْبَيْعِ وَالنَّصْرِفِ إِلَّا مَا يَحِلُّ لِلْمُسْلِمِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ فُرْأَنٌ، وَلَا سُنَّةٌ بِالْمَنْعِ مِنْ ذَلِكَ. وَقَدْ عَامَلَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَهْلَ خَيْبَرَ - وَهُمْ يَهُودٌ - بِنِصْفِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا عَلَى أَنْ يَعْمَلُوهَا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ - فَهَذِهِ شَرِكَةٌ فِي الثَّمَنِ، وَالزَّرْعِ، وَالْعَرَسِ، وَقَدْ «ابْتَاعَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ بِالْمَدِينَةِ وَرَهْنَةً دِرْعَةً فَمَاتَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَهِيَ رَهْنٌ عِنْدَهُ» ، وَذَكَرْنَا بِإِسْنَادِهِ فِي " كِتَابِ الرَّهْنِ " مِنْ دِيوَانِنَا هَذَا فَهَذِهِ تِجَارَةٌ يَهُودِيَّةٌ جَائِزَةٌ وَمُعَامَلَتُهُمْ جَائِزَةٌ وَمَنْ خَالَفَ هَذَا فَلَا بُرْهَانَ لَهُ»^(٢)

وهذا يدل على أن الدين الإسلامي دين إنساني؛ لأنه رسالة لجميع الناس، قال تعالى: (إِنْ هُوَ إِلَّا نَذْرٌ لِّلْعَالَمِينَ)^(٣)، وهذه النصوص من القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة تظهر الوجه المشرق للشريعة الإسلامية، وأن التعاون بين الناس على ما فيه الخير للبشرية أمر مطلوب شرعاً، فلا تقف النصوص الشرعية حائلاً يمنع من التعامل المالي والتجاري مع من يختلف معنا في الرأي أو الفكر أو الدين، والقول بالمنع من معاملة غير المسلمين، بمنع البيع أو الشراء منهم لا يتفق مع النص الشرعي، بل فيه مخالفة صريحة له، فرسول الإسلام صلى الله عليه وسلم لم يكن عبوساً بل كان طلق الوجه مبتسماً داعياً إلى التفاؤل ناهياً عن العبوس والتشاؤم فعن أبي ذرٍّ قال: قَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَحْقِرَنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ شَيْئًا، وَلَوْ أَنْ تَلْقَى أَخَاكَ بَوَجْهِ طَلْقٍ»^(٤)

(١) رواه البخاري في صحيحه باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة ح(٢٠٦٨) ٥٦/٣.

(٢) المحلى بالآثار لابن حزم ٤١٦/٦، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

(٣) سورة يوسف جزء من آيه ١٠٤.

(٤) رواه مسلم في صحيحه باب استحباب طلاقة الوجه عند اللقاء ح ١٤٤، ٢٠٢٦/٤.

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «يَسْرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَبَشِّرُوا، وَلَا تُنْقِرُوا»^(١) فهذه صفات نبي الأمة صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التيسير والتفاهل والتيسير على الناس، وهذا يدل على أن العبوس والكراهية وإظهار العداوة للآخرين دون سبب أمور بعيدة عن هدي الإسلام بل أنكرها.

قال تعالى: (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُواكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُواكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ)^(١)

فهاتان الآيتان وضعتا مبدئاً عاماً واجب الاتباع في معاملة غير المسلمين مفاده، إقامة التعامل على أساس من التسامح والعدالة ومنع التجاوز والاعتداء والظلم، طالما لم يناصرونا العدا، ويؤكد ذلك المعنى مارواه الشيخان عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما- قالت: قَدِمْتُ أُمِّي وَهِيَ مُشْرِكَةٌ فِي عَهْدِ فِرْعَوْنَ إِذْ عَاهَدُوا، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمَّي قَدِمَتْ وَهِيَ رَاغِبَةٌ، أَفَأَصْلُهَا؟ قَالَ: "نَعَمْ، صِلِي أُمَّكَ"^(٢) روي عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَدِمَتْ قُتَيْبَةَ عَلَى ابْنَتِهَا أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ بِهَدَايَا: صِنَابٍ وَأَقِطٍ وَسَمْنٍ، وَهِيَ مُشْرِكَةٌ، فَأَبَتْ أَسْمَاءُ أَنْ تَقْبَلَ هَدِيَّتَهَا تُدْخِلُهَا بَيْتَهَا، فَسَأَلْتُ عَائِشَةَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ، عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾ إِلَى آخِرِ آيَةِ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَقْبَلَ هَدِيَّتَهَا، وَأَنْ تُدْخِلَهَا بَيْتَهَا^(٤)

فمجموع هذه النصوص يدل دلالة واضحة على أساس التعامل مع غير المسلمين ، سواء في المعاملات العادية أو المعاملات التجارية، ودخول ذلك ضمن المعاملات الإنسانية التي تجلب المنافع وتدفع المضار وتحقق المصالح ، وكل ذلك يدل على جواز التعامل وتبادل المنافع فيما بين الناس جميعاً، وهذا يؤدي إلى إبراز الوجهة السليمة للإسلام مما يرغب الناس فيه، ولقد اهتدى الخلفاء الراشدون، بهذا النهج الإسلامي في معاملة غير المسلمين، ومما يدل على ذلك، ما روي أن سيدنا عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أسقط الجزية عن شيخ من أهل الذمة، وفرض له من بيت المال ما يكفيه، وقال للخازن: انظر هذا وضرباه، فوالله ما أنصفناه أن أكلنا شبيبته، ثم نخذله عند الهرم، وجاء في كتاب خالد بن الوليد لأهل الحيرة: (وجعلت لهم أيما شيخ ضعف عن العمل، أو أصابته

(١) رواه البخاري في صحيحه باب يسروا ولا تعسروا ح ٦١٢٥، ٣٠/٨، ورواه مسلم في صحيحه باب في الأمر بالتيسير ح ١٧٣٤، ١٣٥٩/٣.

(٢) سورة الممتحنة الآيتان ٨، ٩.

(٣) رواه البخاري في صحيحه باب الهدية للمشركين ح ١٦٤/٢٠٢٦، ٣، ورواه مسلم في صحيحه باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين ح ١٠٠٣، ٦٩٦/٢.

(٤) رواه البخاري في صحيحه باب صلة المرأة أمها ح ٥٩٧٩، ٤/٨، (١) الخراج لأبي يوسف ص، ١٢٦، ١٤٤، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث - بدون تاريخ نشر.

أفة من الآفات أو كان غنياً فافتقر، وصار أهل دينه يتصدقون عليه، طُرحت جزيته، وعيل من بيت مال المسلمين وعياله، ما أقام بدار الهجرة ودار الإسلام^(١)

الفرع الرابع تولي وظائف عامة داخل الدولة.

لقد حرصت الشريعة الإسلامية على تحقيق كل ما فيه نفع للناس، كما حرصت على دفع كل ما فيه ضرر وأذى، ومن هذا المنطلق فليس هناك ما يمنع شرعاً من أن يتولى غير المسلم وظائف ذات نفع داخل الدولة الإسلامية، وقد ثبت أن الخلفاء والولاة عبر التاريخ الإسلامي قد أسندوا العديد من أعمال الدولة لأشخاص غير مسلمين، واستعانوا بهم فكان منهم الكتاب والموظفين والوزراء، كنصر بن هارون الذي تولى الوزارة في عهد عضد الدولة البويهية.^(٢)

كما أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعان في دواوينه بكتاب من الروم، وكذلك في زمن عثمان وعلي رضي الله عنهما، كما شغل النصارى في خلافة الأمويين مناصب كثيرة في الدولة وخاصة فيما يتعلق بالجوانب المالية، وكانوا يعاملون معاملة حسنة.^(٣) وظلت الدواوين منذ أنشأها عمر بن الخطاب بالرومية والفارسية إلى عهد عبد الملك بن مروان الذي عرب الدواوين، كما أن النصارى شاركوا مع المسلمين في أعمال القتال جنباً إلى جنب، وأظهروا بسالة وشجاعة في مواقف عدة، مثل واقعة البويب بين المثنى والفرس^(٤)

يقول ابن خلدون: (وأما ديوان الخراج والجبايات فبقي بعد الإسلام على ما كان عليه من قبل ديوان العراق بالفارسية وديوان الشام بالرومية، وكتاب الدواوين من أهل العهد من الفريقين، ولما جاء عبد الملك بن مروان واستحال الأمر ملكاً وانتقل القوم من غضاضة البداة إلى رونق الحضارة، ومن سذاجة الأمية إلى حذق الكتابة، وظهر في العرب ومواليهم مهرة في الكتاب والحسبان، فأمر عبد الملك سليمان بن سعد والي الأردن لعهد أن ينقل ديوان الشام إلى العربية فأكملة لسنة من يوم ابتدائه ووقف عليه سرحون كاتب عبد الملك^(٥))، وقد أجاز الماوردي أن يتولى الذمي وزارة التنفيذ، وهذه

(١) الرسالة الخالدة، عبد الرحمن عزام ص ٣٠٧ .

(٢) الرسالة الخالدة، عبد الرحمن عزام ص ٣٠٧ .

(٣) أحكام الذميين والمستأمنين، د/عبد الكريم زيدان ص ٨٢، الطبعة الأولى ١٣٨٢-١٩٦٣ .

(٤) الكامل لابن الأثير ٢/٢٠٣ ، الرسالة الخالدة، عبد الرحمن عزام ص ٢٣٨ الناشر: دار الشعب القاهرة ١٣٨٤-١٩٦٤ .

(٥) ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر، المعروف (بمقدمة ابن خلدون) ٣٠٣/١ الناشر: دار الفكر، بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، تاريخ الخلفاء الراشدين، د/محمد سهيل طقوش ٣٤٤/١ ، الناشر: دار النفائس الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ-٢٠٠٣ م.

الوزارة لها أهمية كبيرة، لتأثيرها في إدارة الدولة، بما تشتمل عليه من قوة في التدبير، واحتياجها إلى أكفاء ذوى خبرة وحنكة^(١).

كما أنه يجوز أن تتخذ الدولة الإسلامية مستشارين من غير المسلمين، في أمور فنية تخصصية، كالأمور تحتاج إلى خبرة اقتصادية أو مالية أو طبية أو هندسية، طالما كانوا أصحاب خبرة ودراية فيها، وسند ذلك عموم قوله تعالى: (فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)^(٢)، ويقصد بأهل الذكر أهل الدراية والخبرة، أو بمعنى آخر أهل التخصص كل في تخصصه، فأهل الطب يستشارون في أمور الطب والعلاج، وأهل الفتوى يستشارون في أمور الدين وأحكامه وهكذا، قال الذمخشري في تفسير هذه الآية: "أمرهم أن يستعلموا أهل الذكر وهم أهل الكتاب، حتى يعلموهم أن رسل الله الموحى إليهم كانوا بشرا ولم يكونوا ملائكة كما اعتقدوا"^(٣) فلا يوجد ما يمنع شرعا من الاستفادة بعلم وخبرة غير المسلمين فيما ينفع، كالتطبيب أو المعمار أو الاقتصاد والتجارة، فلقد تبوأ غير المسلمين مناصب رفيعة في كثير من الحكومات الإسلامية على مر التاريخ، فكانوا في قصور الخلفاء وقد أفادوا الدولة بخبراتهم في كثير من الأمور، بل لمع عدد كبير منهم في مجالات مختلفة، كالطب، والسياسة والإدارة المالية، وهذا يدل على أن السلف لم يتخرجوا من الاستفادة من خبرات غير المسلمين، بتوليهم وظائف متنوعة داخل الدولة، ومن الجانب الآخر اثبت هؤلاء كفاءة في العمل وصل إلى درجة البراعة في بعضها، وما كان غير المسلمين يبرعون في أعمالهم في بلاد المسلمين إلا إذا توفر لهم مناخ من الحرية، والتسامح، والتقدير من المسلمين.

(١) الأحكام السلطانية للموردي ص ٥٨ الناشر: دار الحديث - القاهرة، بدون تاريخ نشر، الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٣٢ الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان الطبعة: الثانية، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

(٢) سورة الأنبياء جزء من الآية ٧.

(٣) الكشاف للزمخشري ٣ / ١٠٤ الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ، وانظر تفسير ابن كثير ٥ / ٣٣٤.

المبحث الرابع

واجب حماية غير المسلمين داخل الدولة الإسلامية

من الواجبات التي فرضها الدين الإسلامي على المسلمين حماية غير المسلمين داخل الدولة الإسلامية، أو أهل الذمة والمعاهدين بمالهم من عهد، يدل على ذلك عموم قوله تعالى:

(وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْفُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ)^(١)، والأمر هنا للوجوب والإلزام، والخطاب لعموم المسلمين بأنه يجب عليهما الوفاء بعهد الله، والعهد هنا فسرهُ الفقهاء بأنه عهد الذمة، وهذا المعنى يماثله في المصطلحات المعاصرة مصطلح (المواطنة)، فالذمي أو غير المسلم الذي يقيم داخل الدولة الإسلامية بصفة دائمة ويحمل جنسيتها هو مواطن له جميع ما للمواطن من حقوق، وعليه ما على جميع المواطنين من واجبات، فحق المواطنة يتمتع بها غير المسلم المقيم بصفة دائمة داخل الدولة الإسلامية ويحمل جنسيتها، وهذا يظهر عظمة الدين الإسلامي وقدرته على احتواء جميع مواطنيه في قالب واحد من العدالة المحاطة بسياج السماحة، وقد قرر هذا الحققهاء الشريعة الإسلامية في مواضع شتى من كتبهم، حتى أنهم ذهبوا إلى وجوب حماية غير المسلمين المواطنين داخل الدولة الإسلامية من أي اعتداء خارجي يستهدف حياتهم، أو أموالهم، أو أعراضهم، ولو كان رد هذا الاعتداء بالقتال عنهم والتضحية بالنفس من المسلمين؛ لأن تلك الحماية من موجبات عقد الذمة أو حق المواطنة تفرض على الدولة حمايتهم، وفي ذلك المعنى يقول القرافي: (إن من كان في الذمة وجاء أهل الحرب إلى بلادنا يقصدون هوجب علينا أن نخرج لقتالهم بالكرام والسلاح ونموت دون ذلك، صونا لمن هم في ذمة الله تعالى وذمة رسوله صلى الله عليه وسلم، فإن تسليمه دون ذلك إهمال لعقد الذمة)^(٢) فإن حمايتهم من ذمة الله ورسوله طالما أن لهم ذمة وعهداً، وإن تركهم بدون حماية لأنفسهم، أو أموالهم، أو أعراضهم، هو إهمال لهذه الذمة وإخفار لها، وهذا أمر محرم.

و حق الحماية للمواطنين غير المسلمين داخل الدولة الإسلامية حق قرره فقهاء الشريعة الإسلامية منذ وقت بعيد، وبديل على ذلك ما ذكره العلامة ابن قدامة، حيث قال: (فإذا عقد الذمة فعليه حمايتهم من المسلمين، وأهل الحرب وأهل الذمة؛ لأنه التزم بالعهد حفظهم)^(٣)

وهذا يؤكد التزام الدولة الإسلامية بتوفير الحماية لغير المسلمين الذين يعيشون داخل الدولة الإسلامية من أي خطر يتهددهم، سواء كان هذا الخطر خارجياً، أو داخلياً

(١) سورة النحل آية ٩١.

(٢) الفروق للقرافي ١٤/٣.

(٣) المغني لابن قدامة ٥٣٥/٨.

، بأن كان من بعض المواطنين المسلمين أنفسهم ، أو كان من أصحاب ديانات أخر ، فلا يجوز تركهم دون حماية، وليست الحماية لغير المسلمين من أي اعتداء يهددهم تقتصر على المواطنين من غير المسلمين داخل الدولة الإسلامية(الذميين)، بل إن الحماية تشمل كذلك غير المسلمين المستأمنين- كمن يدخل بتأشيرة دخول في الوقت المعاصر- وهو من يدخل الدولة الإسلامية بصفة مؤقتة ،كالتجار والطلاب ،وممثلي الدول الأخرى ، والسائحين ، ويطلق عليهم الزائرين ؛لأنهم ليسوا مواطنين لتجنسهم بجنسيات دول أخرى ،فهؤلاء يجب على الدولة الإسلامية حمايتهم في أنفسهم، وأموالهم ،وأعراضهم بموجب عقد الأمان ،الذي يطلق عليه في الاصطلاح المعاصر (تأشيرة الدخول) ، فتأشيرة الدخول هذه بمثابة عقد أمان له ،فالدولة وجميع المواطنين داخل الدولة لايجوز لهم مخالفتها ،أو عدم الالتزام بها ،طالما أن الدولة أقرتها ومنحتها ،وأكد الفقهاء المتأخرين ذلك الحكم ،بأن المستأمنين لهم الأمان والحماية من أي اعتداء داخل الدولة الإسلامية التي أعطتهم الأمان.(١)

كما أنه لايجوز تسليمهم لمن يريد أن يعتدي عليهم هذا مما يوجبه عقد الأمان ، فهو في حماية دار الإسلام، فالواجب توفير الأمان له حتى يرد إلى مأمنه وبلده ،والأصل في ذلك قوله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ)^(٢) ،يقول الجصاص في تفسير هذه الآية : " فالآية تدل إن على الإمام حفظ الحربي المستجير وحياطته ،ومنع الناس من تناوله بشر" ^(٣) ، وأنه لما هاجم التتار أهل الشام وأسروا جماعة من المسلمين وأهل الذمة ، ذهب ابن تيمية رحمه الله إلى قائلهم وطلب منه فك الأسارى ، فأطلق الأسارى من المسلمين ، فطالبه ابن تيمية بفكاك جميع الأسارى من مواطني أهل الشام المسلمين وغيرهم فأجابهم لما طلب ^(٤) .

ويتبين من هذا أن المحافظة على حقوق غير المسلمين داخل الدولة الإسلامية من أهم أسباب تحقيق الأمن والأمان داخل الدولة، ولا يتحقق هذا إلا عن طريق تأمين الفكر من كل فهم غير علمي للنصوص الشرعية، أو تأويلها بتأويلات بعيدة عن حقيقة النص الشرعي، فإن النصوص الشرعية وكما رأينا دلت على وجوب المحافظة على حقوق غير المسلمين وتحريم الاعتداء عليهم بأي شكل من الأشكال، وكما يؤكد ذلك المعنى أيضاً ،ماروي عن عِدَّةٍ، مِنْ أُنْبَاءِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَنْ آبَائِهِمْ دُنْيَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَلَا مَنْ ظَلَمَ مُعَاهِداً، أَوْ انْتَقَصَهُ،

(١) الأصل لمحمد بن الحسن الشيباني، الناشر دار ابن جزم بيروت ١٤٣٣-٢٠١٢، شرح السير الكبير للسرخسي ١٤٠٩/٤ .

(٢) سورة التوبة آية ٦ .

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٢٧٣/٤ .

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية ٦١٧/٢٨ .

أَوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ، أَوْ أَخْدَمْتُهُ شَيْئًا بَغَيْرِ طَيْبِ نَفْسٍ، فَأَنَاحِجُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١) فالحديث الشريف ينهى عن التعرض لغير المسلم صاحب العهد، أيا كان شكل هذا التعرض؛ لأنه إن حصل يكون ظلماً، والظلم محرم شرعاً سواء كان المظلوم مسلماً أو غير مسلم، ومن صور هذا الظلم التي ذكرها الحديث الشريف تكليف غير المسلم بما ليس في طاقته، وقد رتب الحديث جزاء للظالم، وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم سوف يكون خصيم هذا الشخص الظالم يوم القيامة؛ بسبب إخلاله بزمة الله ورسوله، قال أبو يوسف تلميذ أبي حنيفة ناصحاً أمير المؤمنين هارون الرشيد: (وقد ينبغي يا أمير المؤمنين أيدك الله الرفق بأهل ذمة نبيك وابن عمك صلى الله عليه وسلم والتقدم لهم حتى لا يظلموا، ولا يؤذوا، ولا يكفوا فوق طاقتهم، ولا يؤخذ من أموالهم إلا بحق وجب عليهم) ^(٢)، ويلزم من ذلك أيضاً توفير الأمان والحماية لمساكنهم فلا يجوز دخولها إلا بإذنهم؛ لأن لمساكنهم حرمة، فلا يجوز التلصص عليها، أو التعرض لها بالأذى؛ لأن مسكن الشخص له حرمة كحرمة الشخص؛ لأنه موضع أسراره ومستقر حرمانه، وموضع ماله، فالاعتداء عليه كالأعتداء على حرمة الشخص ذاته، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) ^(٣)، فيدخل في عموم هذه الآية الكريمة جميع البيوت داخل الدولة المسلمة أيا كان ساكنيها مسلمين أو غيرهم؛ فلببوتهم حرمة بموجب الأمان الواجب لهم، فإن لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين.

ويدخل في واجب الحماية أيضاً حماية دور العبادة الخاصة بغير المسلمين، فإنه لا يجوز الاعتداء عليها، ولا ترويع مرتاديها أو منعهم؛ لأن في ذلك نقض لزمة الله ورسوله وقد التزم صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذه الحماية المقررة لدور العبادة الخاصة بغير المسلمين، وظهر ذلك جلياً في عهدة عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأهل إيلياء وهو ما يعرف بالعهد العمري، حيث جاء فيها: (بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان، أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم، ولكنائسهم وصلبانهم، وسقيمتها وبريئتها وسائر ملتها، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم، ولا ينتقص منها ولا من حيزها، ولا من صليبهم، ولا من شيء من أموالهم، ولا يكرهون على دينهم، ولا يضار أحد منهم)^(٤)، فقد قرر الفاروق رضي الله عنه الحماية الشاملة للنصارى من أهل بيت المقدس، ويشمل ذلك الحماية الأمنية لهم، بمنع الاعتداء على حياتهم، أو أموالهم، أو مساكنهم، وكذلك منع التعرض لدور عبادتهم، بالأذى

(١) رواه أبو داود في سننه، باب في تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا في التجارات، ح ٣٠٥٢، ٣/ ١٧٠/ وحسنه العجلوني في كشف الخفا ح ٢٣٤١، ٢/ ٢٥٧/ ط ١ المكتبة العصرية ١٤٢٠-٢٠٠٠، والبيهقي في مصابيح السنة ح ٣٠٨٨، ٣/ ١٤٤/ ط ١ دار المعرفة بيروت ١٤٠٧-١٩٨٧.

(٢) الأموال لأبي عبيد ص ٥٤.

(٣) سورة النور آية ٢٧.

(٤) تاريخ الطبري ٦٠٩/٣ الناشر: دار التراث - بيروت، الطبعة: الثانية - ١٣٨٧ هـ.

كنائسهم ولا ينتقص منها، ولا ينتقص من حيزها ولا يكرهون على الدخول في دين آخر أي حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية، وهذه الوثيقة التاريخية من الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه حاكم الدولة الإسلامية وقتها فيها إقرار بحقوق كثيرة من حقوق الإنسان التي تنص عليها الآن جميع الدول في دساتيرها وأنظمتها الداخلية، كحرية العقيدة، وعدم جواز التمييز بين الناس بسبب الدين، أو اللون، أو الجنس، وهذا يدل على عظمة الأحكام الشرعية الإسلامية المستمدة من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، بل وأسبقيتها على كافة المواثيق الدولية المعاصرة لحقوق الإنسان، التي دعت إلى تلك الحقوق بعد جهد جهيد، وبعد عشرات القرون من وثيقة عمر رضي الله تعالى عنه.

و لقد انتهجت مصر هذا النهج الراقى والمتسامح في رعاية المواطنين غير المسلمين، وهذا النهج مستمد من الكتاب والسنة المشرفة، الذي يعتبر مواطني الدولة على اختلاف عقائدهم يتمتعون بحقوق واحدة، كما أن عليهم التزامات مشتركة، وعلى ذلك فإن دار الإفتاء المصرية، قررت في فتاويها هذه الحقيقة، وذلك في فتاوها تحت رقم (١٣١٨) لسنة ١٩٨١ م، حيث إنها نصت على:

١- لا تفرقة في الإسلام بسبب الدين أو الجنس أو اللون.

٢- دماء غير المسلمين وأموالهم وأعراضهم حرام، كحرمة دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم

٣- الحوادث الفردية بين مختلفي الديانات يجب وأدها في الحال قبل اتساع نطاقها.

وقد تضامن جميع المصريين مسلمين وأقباط في حرب ١٩٧٣ م، بل الوطن العربي مسلمين ومسيحيين يقاتلون، لا يفرقهم الدين، وأن أرض المعارك ارتوت بدماء المسلمين والمسيحيين على السواء.^(١)

وهذه الفتوى من الفتاوى المضيئة لدار الإفتاء المصرية؛ لكونها تقرر واجبا إسلاميا قد يغيب عن أذهان الكثير أو يجهله البعض، وهو واجب حماية غير المسلمين المقيمين داخل الدولة الإسلامية، لاسيما من يرتبطون بالدولة برباط المواطنة يجمعهم وطن واحد ويبدلون في سبيل ذلك أعلى ما يملكون من أرواحهم وأموالهم، واسترشدت الفتوى بحرب أكتوبر المجيدة كشاهد عيان على ذلك فقد تحمل عبء الدفاع عن الوطن وكرامته المسلمين والنصارى في خندق واحد، أما القول بخلاف ذلك لزرع الفتنة بين أبناء الوطن الواحد، وذلك عن طريق الفتاوى من غير المتخصصين، والوسائل الإعلامية المضللة، وغير ذلك فكلها أمور تعمل على الفرقة والاختلاف والتنازع، ومآل ذلك كله الضعف والتراجع العلمي والحضاري فكان من الواجب تأمين الفكر؛ لتحقيق الأمن والسلامة، قال تعالى: (وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ).^(٢)

(١) فتوى دار الإفتاء المصرية، الفتاوى الإسلامية، المجلد العاشر من ص ٣٦٤٥ - ٣٦٤٩ .

(٢) سورة الأنفال آية ٤٦ .

الخاتمة

وقد اشتملت على أهم النتائج والتوصيات:

لقد عاش المجتمع الإسلامي على مر القرون في حالة من الرغد والاستقرار، والتقدم العلمي وأسس حضارة من أعظم الحضارات الإنسانية، والسبب الرئيس في ذلك هو تمتع الأمة بالأمن الفكري، وكما رأينا من خلال هذا البحث كيف أن الأمن الفكري يمثل الركيزة الأساسية لنهوض أي مجتمع، بما يوفره من الاستقرار والطمأنينة، كما عرضت في هذا البحث للنصوص الشرعية التي أكدت على أن الأمن ضرورة من ضرورات المجتمع لاسيما الأمن الفكري، مع بيان ضرورة الأخذ بالأصول الشرعية في فهم النصوص، وضرورة التخصص قبل التصدر للفتوى، مع بيان الضوابط الشرعية للتعامل مع القضايا الإسلامية، كما بينت في هذا البحث أقوال الفقهاء المتعلقة بمعاملة غير المسلمين كأنموذج مهم لتحقيق الأمن الفكري في المجتمع، وبيان كيف كفلت النصوص الشرعية لهم الحقوق والحريات المكفولة للمسلمين، وكيف كانت معاملتهم في العصور الإسلامية الذهبية، مع الاستشهاد ببعض النماذج التراثية والمعاصرة، ونخلص من ذلك إلى عدة نتائج أهمها:

- 1- إن الأمن الفكري هو حجر الأساس لقيام المجتمعات بل والدول، فقد كانت مكة شرفها الله من البلدان التي ندر فيها توافر الأمن في الجزيرة العربية، ولقد تحقق لها الاستقرار، والطمأنينة بما امتن الله عليها بنعمة الأمن.
- 2- يعد الاضطراب الفكري، وذيوع الأفكار الشاذة والمتطرفة من أشد معاول الهدم لأي حضارة، بما يسببه من عدم الاستقرار والخوف المانعين لأي استقرار وتقدم؛ لانتشار التباغض بين أفراد المجتمع.
- 3- إن علماء الأمة وخاصة علماء الشرع هم المطالبون بمحاربة الاضطرابات الفكرية، والأفكار الشاذة والمتطرفة؛ بما يملكونه من علم، والفكر الحق الذي له أساس من النقل والعقل أصله ثابت، أما الزبد الذي لا ينعف الناس فيذهب جفاء.
- 4- وجدنا من خلال البحث أن الشريعة الإسلامية تستوعب في كنفها جيع أجناس البشر، بما تكفله لهم من الرعاية الإنسانية بكافة صورها، دون النظر إلى الاختلاف في الدين أو الجنس أو العرق أو اللون.
- 5- تبين لنا أن من أسباب ازدهار الحضارة الإسلامية في عصورها الذهبية هو استيعابها لجميع الكفاءات من أهل التخصصات المختلفة، بتشجيعهم ودعمهم على أن يكونوا أحد عوامل التنمية داخل الدولة.

التوصيات:

- ١- إقامة مراكز فكرية متخصصة تعنى بمحاربة الأفكار الشاذة والمتطرفة من أهل التخصص والخبرة .
- ٢- غلق كافة المنافذ والمنابر التي يمكن أن ينفذ منها أصحاب الأفكار المتطرفة إلى الناس.
- ٣- وجود تقنيات خاصة تقرر من يكون له حق الإفتاء والقول في دين الله تعالى بالحلال والحرام ،حتى لانعطي المجال لأنصاف المتعلمين من غير المتخصصين في العلوم الشرعية القول في دين الله ،والإفتاء في الحلال والحرام.
- ٤- تشديد العقوبات على كل من يقوم بنشر الأفكار المتطرفة والشاذة أيا كانت صورتها مرئية ،أو مسموعة،أو مقروءة.

مراجع البحث

أولاً : القرآن الكريم وعلومه:

- ١- أحكام القرآن للقاضي بكر محمد عبد الله المعروف بابن العربي ط دار الفكر للطباعة ببيروت
- ٢- تفسير القرآن العظيم للإمام إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ط دار طيبة للنشر والتوزيع الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م
- ٣- الجامع لأحكام القرآن للإمام أبي عبد الله محمد أحمد الأنصاري القرطبي ط دار الشعب
- ٤- جامع البيان في تأويل القرآن للإمام محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملّي، أبو جعفر الطبري الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م المحقق: أحمد محمد شاكر.
- ٥- كتب الحديث وشروحه :
- ٦- سنن الترمذي للإمام محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت سنة النشر: ١٩٩٨ م
- ٧- سنن أبي داود للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ط دار الفكر .
- ٨- سنن الدارقطني للإمام علي بن عمر الدارقطني ط دار المعرفة.
- ٩- سنن الدارمي للإمام أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن ابن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م تحقيق: حسين سليم أسد الداراني
- ١٠- السنن الكبرى للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي مكتبة دار الباز - مكة المكرمة -
- ١١- سنن ابن ماجة للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني بن ماجة ط دار الفكر .
- ١٢- سنن النسائي للإمام أحمد بن شعيب النسائي ط مكتبة المطبوعات حلب الطبعة الثانية
- ١٣- شرح النووي على صحيح مسلم للإمام أبي زكريا يحيى ابن شرف النووي ط دار إحياء التراث العربي .

١٤- صحيح البخاري للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل ابن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة البخاري الجعفي ط دار ابن كثير بيروت الطبعة الثالثة - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

١٥- صحيح ابن حبان للحافظ الإمام العلامة أبي حاتم محمد بن حبان البسنتي ط مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

١٦- صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ط دار إحياء التراث

١٧-فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ط دار المعرفة

١٨- المستدرک علی الصحیحین للحافظ أبي عبد الله محمد المعروف بالحاكم النيسابوري ط دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

١٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل ط مؤسسة قرطبة .

٢٠-المسند للإمام الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس ابن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان عام النشر: ١٤٠٠ هـ

٢١- مصنف ابن أبي شيبة لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي ط مكتبة الرشد بالرياض.

٢٢- مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني ط المكتب الإسلامي الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ

٢٣-موطأ الإمام مالك بن أنس الأصبحي ط دار إحياء التراث العربي.

ثالثاً: كتب الفقه الحنفي :

٢٤-الأصل لمحمد بن الحسن الشيباني، الناشر دار ابن جزم بيروت ١٤٣٣-٢٠١٢

٢٥-الاختيار لتعليق المختار للإمام عبد الله بن محمود بن مودود الموصلبي البلدي، مجد الدين أبو الفضل الحنفي الناشر: مطبعة الحلبي - القاهرة تاريخ النشر: ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م

٢٦-البنية شرح الهداية للإمام أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

٢٧- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بملك العلماء ط دار الكتاب العربي .

- ٢٨- البحر الرائق شرح كنز الدقائق للعلامة زين الدين بن نجيم الحنفي ط دار المعرفة.
- ٢٩- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق لفخر الدين عثمان علي الزيلعي ط دار الكتاب الإسلامي - المكتبة الإسلامية - .
- ٣٠- تحفة الفقهاء للإمام محمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين السمرقندي الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٣١- حاشية ابن عابدين المسماة رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار لخاتمة المحققين محمد أمين الشهير بابن عابدين ط دار الفكر للطباعة .
- ٣٢- درر الحكام شرح غرر الأحكام للإمام محمد بن فرامرز ابن علي الشهير بملا - أو منلا أو المولى - خسرو الناشر: دار إحياء الكتب العربية
- ٣٣- شرح فتح القدير للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم السكندري المعروف بابن الهمام الحنفي ط دار الفكر
- ٣٤- المبسوط للعلامة شمس الأئمة أبي بكر محمد السرخسي ط دار الفكر.
- ٣٥- المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه للإمام أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م المحقق: عبد الكريم سامي الجندي
- ٣٦- النهر الفائق شرح كنز الدقائق للإمام سراج الدين عمر ابن إبراهيم بن نجيم الحنفي الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م المحقق: أحمد عزو عناية
- ٣٧- الهداية في شرح بداية المبتدي للإمام علي بن أبي بكر ابن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين الناشر: دار احياء التراث العربي - بيروت - لبنان

رابعاً: كتب الفقه المالكي

- ٣٨- إرثناؤ السالك إلى أشرف المسالك في فقه الإمام مالك للإمام عبد الرحمن بن محمد بن عسكر البغدادي، أبو زيد أو أبو محمد، شهاب الدين المالكي
- ٣٩- الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر الطبعة: الثالثة

- ٤٠- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة للإمام أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م حقه: د محمد حجي وآخرون
- ٤١- التاج والإكليل لمختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن يوسف المواق ط دار الفكر .
- ٤٢- التلقين في الفقه المالكي للإمام أبو محمد عبد الوهاب ابن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م المحقق: أبي أويس محمد بو خبزة الحسني التطواني
- ٤٣- الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني للإمام صالح بن عبد السميع الآبي الأزهرى الناشر: المكتبة الثقافية - بيروت
- ٤٤- جواهر الإكليل شرح العلامة خليل في مذهب الإمام مالك للشيخ صالح عبد السميع الآبي الأزهرى ط المكتبة الثقافية - بيروت لبنان.
- ٤٥- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للعلامة شمس الدين محمد عرفة الدسوقي ط دار الفكر.
- ٤٦- الذخيرة للإمام العلامة شهاب الدين أبي العباس أحمد ابن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المشهور بالقرافي ط دار الغرب الإسلامي .
- ٤٧- الشرح الكبير لأبي بركات أحمد الدردير ط دار الفكر .
- ٤٨- شرح مختصر خليل للخرشي للإمام محمد بن عبد الله الخرشي المالكي أبو عبد الله الناشر: دار الفكر للطباعة - بيروت
- ٤٩- الفواكه الدواني شرح الشيخ أحمد بن غنيم بن سالم ابن مهنا النفراوى المالكي الأزهرى على رسالة أبي محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن القيرواني المالكي ط دار المعرفة .
- ٥٠- الكافي للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي ط دار الكتب العلمية
- ٥١- مواهب الجليل لشرح مختصر لأبي عبد الله محمد بن عبدالرحمن المغربي المعروف بالحطاب ط الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م دار الفكر
- ٥٢- المدونة لسحنون إملاء ابن القاسم المصري، ط دار صادر بيروت.
- ٥٣- النّوادر والزيّادات على ما في المدوّنة من غيرها من الأمّهات للإمام أبو محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي، القيرواني، المالكي الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٩ م.

- خامساً: كتب الفقه الشافعي :**
- ٥٤- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقهي الشافعية للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ط دار الكتب العلمية .
- ٥٥- الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي ط دار المعرفة بيروت
- ٥٦- إغاثة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين للإمام أبو بكر (المشهور بالبكري) عثمان بن محمد شطا الدمياطي الشافعي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م
- ٥٧- تحفة المحتاج في شرح المنهاج للإمام أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد عام النشر: ١٣٥٧ هـ - ١٩٨٣ م
- ٥٨- حاشية البجيرمي للإمام سليمان بن عمر بن محمد البيجرمي ط المكتبة الإسلامية
- ٥٩- روضة الطالبين للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ط المكتب الإسلامي للطبع والنشر بيروت - لبنان
- ٦٠- الغرر البهية في شرح البهجة الوردية للإمام زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي الناشر: المطبعة الميمنية
- ٦١- اللباب في الفقه الشافعي للإمام أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم الضبي، أبو الحسن ابن المحاملي الشافعي الناشر: دار البخارى، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ المحقق: عبد الكريم ابن صنيان العمري
- ٦٢- المجموع شرح المذهب للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي ط دار الفكر .
- ٦٣- مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج للشيخ محمد بن محمد الخطيب الشربيني ط دار الفكر .
- ٦٤- المذهب في فقه الإمام الشافعي لأبي إسحاق إبراهيم ابن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي ط دار الكتب العلمية .
- ٦٥- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للإمام شمس الدين محمد ابن أبي العباسي الشهير بالشافعي الصغير ط مصطفى البابي الحلبي وأولاده .
- ٦٦- الوجيز للإمام محمد بن محمد أبي حامد الغزالي ط دار المعرفة .
- ٦٧- الوسيط لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي ط دار السلام

٦٨- نهاية الزين في إرشاد المبتدئين للإمام محمد بن عمر نوي الجاوي البنتني
إقليمياً، التناري بلدا الناشر: دار الفكر - بيروت الطبعة: الأولى

سادساً : كتب الفقه الحنبلي :

٦٩- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل
للشيخ علاء الدين أبي الحسن على ابن سليمان المرادوي الحنبلي ط الثانية دار
إحياء التراث العربي

٧٠-الروض المربع بشرح زاد المستنقع للعلامة منصور بن يونس البهوتي ط
المكتبة الثقافية .

٧١-الشرح الكبير على متن المقنع للإمام عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة
المقدسي الجماعيلي الحنبلي، أبو الفرج، شمس الدين الناشر: دار الكتاب العربي
للتنشر والتوزيع

٧٢- شرح منتهى الإرادات للعلامة منصور بن يونس البهوتي ط دار الفكر

٧٣-العدة شرح العمدة للإمام عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد، أبو محمد بهاء
الدين المقدسي الناشر: دار الحديث، القاهرة تاريخ النشر: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م

٧٤- الفروع لشمس الدين المقدسي أبي عبد الله محمد بن مفلح ط عالم الكتب

٧٥- كشف القناع عن متن الإقناع للعلامة منصور بن يونس البهوتي ط دار الفكر

٧٦-الكافي في فقه الإمام أحمد للإمام أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن
محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة
المقدسي الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

٧٧-المبدع في شرح المقنع لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم ابن محمد بن عبد
الله بن محمد مفلح ط المكتب الإسلامي.

٧٨-المغنى على مختصر الإمام أبي القاسم عمر بن الحسين ابن عبد الله بن أحمد
الخرقي تأليف : أبي محمد عبد الله ابن أحمد بن قدامة ط دار الفكر.

سابعاً : كتب الفقه الظاهري :

٧٩- المحلى بالآثار للإمام أبي محمد على بن أحمد بن سعيد ابن حزم الأندلسي
الناشر: دار الفكر - بيروت.

كتب المقاصد والقواعد الفقهية:

ثامناً: كتب اللغة والمصطلحات

- ٨٠- القاموس المحيط لمجد الدين بن يعقوب الفيروز آبادي ط مؤسسة قرطبة .
- ٨١- جمهرة اللغة للإمام أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي الناشر: دار العلم للملايين - بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٨٧ م المحقق: رمزي منير بعلبكي
- ٨٢- لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الناشر: دار صادر - بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ .
- ٨٣- مجمل اللغة لابن فارس للإمام أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان
- ٨٤- مختار الصحاح للشيخ محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي مكتبة لبنان .
- ٨٥- المصباح المنير لأحمد بن علي الفيومي المقري ط دار الفكر .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ج ٢ ص ٥٧٥ الناشر: دار العلم للملايين - بيروت الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .